الاختيار الثوري

مجلة مغربية عربية

الانتخابات التشريعية

الوحدة التي نريدها

الأمّة العربية و "الانسداد التاريخي"

المفاهيم التنظيمية الثورية

1984

3

ALIKHTIAR — ATHAOURI

option révolutionnaire

revue trimestrielle marocaine

1984 — No 3 — 9e année — 10 F.

الى أرواح الأبطال الشهداء :

المسكيني

الدريدي

بلهواري

والى جميع المناضلين

الصّامدين في غياهب السّجون ...

مجلة مغربية عربية

فهـــرس

كلمة العدد ٥

الانتخابات التشريعية ٨

تصريح للمنفيين السياسيين المغاربة ١٧

المغرب سائر في طريق التخلف ٢٠

الوحدة التي نريدها ٢٤

الامة العربية في مواجهة "الانسداد التاريخي" ٣٤

تونـــس:

لقاء مع حركة الوحدة الشعبية ٤٨

المفاهيم التنظيمية الثورية ٥٣

ـ ماذا نقول للمهدى؟ ٧٠

ـ قصة في جلسة (١): قنبلة في حجم قرص الشمس ٧٢

ـ قصة في جلسة (٢): حلم ليلة رأس السنة ٧٣

نوفمبر ١٩٨٤ العدد الثالث السنة التاسعة

كلمة العدد:

المؤتمر التأسيسي
لحزب "الصوسيال ـ ديموقراط" بالمغرب

أيام ١٥ و١٦ يوليوز، قامت زمرة ما يسمى بالمكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي بعقد تجمع حلقي بالبيضاء، أطلقت عليه بوقاحتها المعهودة صفة المؤتمر الرابع للاتحاد.

وهكذا وبعد سنوات من التحريف المنهجي وخرق أبسط قواعد الديموقراطية هاهو ذا اليمين الحزبي يكشف القناع الاخير عن وجهه عبر تكريس مؤامراته الانشقاقية، من خلال محاولته التسلط على اسم الحزب وتراثه، ضدا في رأى وقناعات أوسع القواعد الاتحادية وهيئاتها القيادية الشرعية.. فمنذ المؤتمر الاستثنائي سنة ١٩٧٥، لم توفر "القيادة الحزبية" السابقة أى جهد من أجل تحريف الحركة الاتحادية عن مسارها النضالي وعن خطها التوجيهي والسياسي الذى وضعت أسسه وصلبت دعائمه نضالات وتضحيات الاتحاد منذ الاستقلال الشكلي.. لقد استعمل هذا الفصيل الدخيل المتسلط على الحركة الاتحادية، كل الاساليب والمناورات في هذا الاتجاه وبدعم واضح ومكشوف من جانب النظام وأجهزته البوليسية.

فبعد انكشاف تحريفاته الايديولوجية وحقيقة ممارساته السياسية في ظل الاجماع الوطني المزعوم، وأمام صمود القواعد الحزبية وتشبثها بالخط النضالي الحقيقي للاتحاد وأهدافه الاستراتيجية الواضحة، التجأ أقطاب الاصلاح المغامر الى استعمال عصا القمع داخل الحزب وفق عقلية وأساليب أسيادهم الاقطاعيين:

حاولوا طرد خيرة المناضلين قياديين وقاعديين ، وكانت النتيجة أن وقعوا في المزيد من العزلة عن القواعد والجماهير المتعاطفة مع الحزب.. كما جمدوا الاجهزة والهيئات الحزبية القيادية وقراراتها لاحتكار امكانية التقرير وفرض قناعاتهم وأفكارهم من فوق. فانهزموا على واجهتين. على الواجهة الداخلية بفعل تشبث الحزب بمقرراته وخطته وعلى الواجهة السياسية العامة بوصول تعاقدهم مع النظام تحت غطاء " مسلسل التحرير والديموقراطية" الى طريق مسدودة.

ومع فشلهم هذا في ضبط لجام الحزب من داخله ومن موقع التسلط البيروقراطي على مراكز التقرير فيه ، استغاثوا بالنظام وأجهزته وطلبوا عونها المكشوف..

وكما "يتمسك الغريق بالغريق ليجرفهما الواد" لم تبخل مختلف قوى الاحتراف والارتزاق السياسي هي أيضا بتقديم مساندتها ودعمها لليمين الحزبي المتهاوي.. غير أن احلال النظام وبعض الشرذمات الانتهازية لنفسها كطرف واضح في الصراع داخل الحزب ، لم يزد الشلة اليمينية الحزبية الا افتضاحا وتعرية ، خاصة وأن قواعد الحزب وقياداته المحلية والاقليمية والوطنية لم تتردد رغم هذا التآمر المتعدد الاطراف ورغم مخاطر القمع والاعتقالات الجماعية التعسفية عن التصدى لهذا المخطط ومواجهته بصمود وثبات.

كل هذا مصحوبا بسلوك منهجي لسياسة الامر الواقع : فرض البقاء والاستمرار في التجربة الانتخابية الممسوخة.. تسهيل ودعم قمع النظام للمنظمات والجمعيات الجماهيرية والانسانية.. وكان آخر فصل من فصول هذا النهج ــ ولن يكون الاخير بالتأكيد ــ هو المشاركة في الحكومة الائتلافية ، ائتلاف التآمر على السيادة الوطنية والارادة الشعبية ، ائتلاف سياسة الاستغلال والتدمير لطاقات الجماهير الشعبية اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا وثقافيا..

وأمام هذا العجز المطلق عن اكتساب الشرعية الحزبية النضالية لجأت زمرة ما يسمى بالمكتب السياسي الى استعمال ورقتها الاخيرة : تأسيس حزب جديد ، أيديولوجيا وسياسيا وتنظيميا. فتم جمع كل من هب ودب في تجمع يفتقد لادنى حدود الشرعية الحزبية ويشكل في حد ذاته خرقا لابسط قواعد الديموقراطية الداخلية لتدشين عملية تأسيس الحزب الجديد ، حزب الصوسيال ــ ديموقراط ، على الطريقة المغربية. الا أن شلة اليمين الاصلاحي هاته ، لا تستهدف تأسيس حزبها وحسب ، بل تريد وتصرّ ، مدعومة من جانب النظام على أن يكون ذلك على أنقاض الاتحاد تراثا ورصيدا وواقعا نضاليا لتكمل ما دشّنه النظام من قمع واعتقالات... ومن هنا محاولاتها اليائسة لسرقة اسم الاتحاد وفرض نفسها كوريث له. لكن الشرعية النضالية

لا يمكن سطوها أو فرضها من فوق سواء بالتناور أو بالقوة ، فهي نتاج مسلسل نضالي طويل وتضحيات قوافل من الشهداء والمناضلين وهي فوق كل ذلك رصيد حي متجدد باستمرار راسخ الجذور يستمد صلابته وحيويته من الجماهير الشعبية العريضة صاحبة المصلحة في التغيير وصاحبة القرار أولا وأخيرا.

"الاختيار الثورى"

ــ ملحق شهر غشت ١٩٨٤ ــ

الانتخابات التشريعية بين أوهام النظام وعناد الواقع

مع افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة، في منتصف اكتوبر، يبدا فصل جديد من فصول التآمر على السيادة الشعبية، تآمر لم يتوقف منذ الاستقلال الشكلي الى الان، سواء بالمؤسسات المصطنعة او بدونها. فمن تجاهل المسالة الدستورية في نهاية الخمسينات والتماطل فيها، الى طبخ الدساتير الممنوحة واصطناع المؤسسات الشكلية، مرورا بحالات الاستثناء المعلنة وغير المعلنة، ظل الحرص الدائم للنظام هو تغطية واقع التبعية والاستغلال والقهر برتوش ليبرالية على مستوى السطح، تزكي هذا الواقع العفن وتضفي شيئا من المشروعية عليه.. دون التخلي عن سلاح القمع المنهجي وخنق ابسط الحريات الفردية منها والعامة.

ان العملية الانتخابية الاخيرة، لتاتي في سياق نفس الثوابت والمنطلقات لتولد نفس النتائج ولتخدم نفس التوجهات. واذا كان جوهر العملية الانتخابية نفسه لم يتغير في شيء، فان الظرف السياسي وملابساته الاقتصادية والاجتماعية، والذى شكل اطارا لانتخابات سبتمبر التشريعية، ليعطي لهذه الاخيرة سماتها العينية المميزة.. فما هي هذه السمات؟ وقبل ذلك، ما هو الاطار العام الذى تحكم في اللعبة الجديدة؟ وما الجديد الذى حملته هذه الانتخابات؟

الاطار العام للانتخابات الاخيرة

ان السمة الرئيسية للظرف السياسي الذى اندرجت فيه الحملة الانتخابية التشريعية، تكمن في اشتداد عزلة النظام داخليا وخارجيا. فرغم "النجاح" الاعلامي لعملية الاتحاد العربي ـ الافريقي مع ليبيا، فانها بقيت، نتيجة الحسابات المتحكمة فيها، عاجزة عن تطويق نتائج وانعكاسات تردى الوضع الداخلي وتازمه. هذا التردى الذى وصل ذروته مع الاعتراف الرسمي في نهاية السنة الفارطة، بحالة الاستثناء السائدة، وتفجر الانتفاضة الشعبية الواسعة في مطلع السنة الجارية وما صاحبها وتخللها من تقتيل واعتقالات واسعة، وما تلاها من مطاردات ومحاكمات صورية جائرة. كل هذا في ظل وضع اقتصادى ـ اجتماعي وصل الى اقصى درجات الاختناق على كل المستويات وفي جميع المرافق والمجالات. فما موقع الانتخابات يا ترى، من تاكتيك النظام لمواجهة التردى الداخلي والعزلة الخارجية؟

منذ انتفاضة يونيو ١٩٨١، يمكن القول، دون مجازفة، ان سياسة النظام ارتكزت على ثلاثة محاور رئيسية:

اولا، تعميق ارتباطه بالامبريالية الامريكية وتكثيف اواصر هذا الارتباط بما يوفر له الدعم الخارجي والحماية.

ثانيا، مواجهة الازمة الاقتصادية بالمزيد من الحلول "التقنية" في اطار تعميق الهيمنة الراسمالية والخضوع الكامل لتوجيهاتها.

ثالثا، اعادة ترتيب الاوراق في الساحة السياسية الداخلية بضرب المواقع التقدمية الصلبة ومضايقتها وبتعزيز ودعم قوى الاحتراف والارتزاق السياسي واخضاعها وتكييفها اكثر فاكثر.

في اطار هذه التوجهات العامة اذن، حاول النظام، غداة الانتفاضة الجماهيرية لشهر يناير الماضي، ضبط اوضاعه الداخلية وتدعيم مركزه لدى القوى الامبريالية. فعلى المستوى الاقتصادى الاجتماعي، اصبح القانون السائد هو التطبيق الاعمى لتعليمات صندوق النقد الدولي والاعتماد المتزايد على الديون والمساعدات الخارجية، فضلا عن ضرب العديد من المرافق العمومية وتحويلها كليا او جزئيا للقطاع الخاص، الى جانب نهج سياسة تقشفية حديدية في الميادين الحيوية الاساسية التي تهم حياة الجماهير الشعبية (دعم المواد الاساسية، الخدمات الاجتماعية، التعليم، التشغيل ...الخ).

اما على المستوى السياسي الخارجي، ودائما في اطار التوجهات المذكورة آنفا، وبعد ان فتح جسر العبور العلني امام النظام المصرى في قمة الدار البيضاء

الاسلامية، لجا النظام الى تقنين العلاقات والحوار مع الكيان الصهيوني عبر فتح مؤتمر الطائفة اليهودية المغربية أمام أقطاب واعيان بارزين في هذا الكيان في تحدّ كامل لشعور ومشاعر الشعب المغربي والشعوب العربية قاطبة. كل هذا بموازاة تكثيف العلاقات مع الولايات المتحدة عبر تنويع وتقوية أشكال التعاون معها. في هذا السياق عقد النظام اتفاقية الاتحاد العربي الافريقي، كمناورة سياسية تكرس سياسة المحاور القائمة في منطقة المغرب العربي وللمساومة بها في علاقاته الخارجية وفي التضليل الاعلامي الداخلي.

اما على المستوى السياسي الداخلي، فانه حاول وضع خريطة سياسية تناسب مخططاته وتخدم اهدافه وذلك عبر نهجين مترابطين متداخلين:

ـ نهج القمع المنهجي وتضييق الخناق على كل الطاقات النضالية الحية ومحاولة تجميد فعاليتها ونشاطها سواء بالاعتقالات والمتابعات او بتشديد الرقابة على المنابر الثقافية والجمعيات والمنظمات الجماهيرية.

ـ نهج أسلوب الدعم المشروط لقوى الاحتراف والارتزاق السياسي لتدجينها اكثر فاكثر وتوريطها في كل المبادرات السياسية التي يفاجئنا بها.

وتجد هذه السياسة تجسيدها الساطع في السلوك الذى نهجه النظام ازاء الاتحاد الاشتراكي وتعامله معه. فمن جهة، ضاعف من ضرباته القمعية ازاء مسؤولي ومناضلي هذا الحزب (أغلبية الاعتقالات التي تمت قبل وخلال وبعد انتفاضة يناير ١٩٨٤)، ومن جهة ثانية ضاعف من دعمه للزمر التي لفظت انفاسها بمواقفها وممارساتها المخزية من هذا الحزب، سواء باشراكها في الحكومة الائتلافية او بـ"افراغ" الساحة امامها، بقمع المناضلين وملاحقتهم او بتمكينها من عقد اجتماعاتها وتجمعاتها تحت رعاية وحبو اجهزة السلطة ودعمها الاعلامي.

اما على مستوى التجمعات "الحزبية" المرتبطة به بشكل مباشر فقد حرص النظام على خلق وضعية غموض ازاءها مجتمعة او ازاء الاركان العامة لكل واحدة منها وذلك لجعلها تجرى وراء "استحقاق" دعمه وافضليته. وقد تجسد هذا الغموض في التردد العام الذى اصاب "الولاءات" الحزبية لتقنوقراطيي الدولة واعيان الفئات المكونة للطبقة الحاكمة وخدامها من بورجوازيين كبار وصغار. كما حرص النظام على ان لا تتعدى الصراعات والتحالفات داخل هذه التجمعات وبين اقطابها، مجال المنافسة "الرفاقية في اطار العائلة الواحدة".. اى في اطار الولاء المطلق اللامشروط ازاءه.

هكذا، اذن، حاول النظام تفصيل خريطة سياسية على "المقاس" بيمينها ووسطها ويسارها، بل بوسط اليمين ووسط اليسار! ضدا في الواقع الحي وهروبا منه،

للوصول الى مؤسسة برلمانية متنوعة في تشكيلها، قاسمها المشترك هو الاجماع على حصر دائرة الصراع بين "أبناء النخبة الواحدة" وفي اطار الحفاظ على المشروعية القائمة: مشروعية هيمنة الطبقة الحاكمة وتسلطها السياسي والاقتصادى والاجتماعي. اى وضع مؤسسات شكلية تجسّد انفتاح النخبة (حكما ومعارضة بناءة) على نفسها، وكغرف لتسجيل المقررات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية النابعة عن الحكم واعطائها طابع المشروعية المؤسساتية.

ان هذا الانفصام بين "اللعبة السياسية" القائمة والواقع الحي يجد أسطع تعبير عنه في واقعة بالغة الدلالة: فطوال الوقت الذى كانت فيه أبواق النظام ومختلف التجمعات الحزبية لقوى الاحتراف والارتزاق السياسي، تطبل فيه للانتخابات بوسائلها الاعلامية وبتجمعاتها الهزيلة، كان المعتقلون السياسيون يخوضون الاضرابات عن الطعام للمطالبة بحقهم في متابعة الدراسة واجتياز الامتحانات وللاعتراف بوضعهم كسجناء سياسيين.. اى للمطالبة بحقوق أولية تسجلها كل الاعراف والمواثيق الدولية المعترف بها.. ان هذا النضال البطولي الذى اتسم باستشهاد ثلاثة مناضلين في ريعان الشباب، ليشكل اكبر مفارقة واكبر دليل على نخبوية اللعبة السياسية، وعدم ارتباطها بالواقع الحي وضربها لابسط حقوق الانسان.

هذا هو الاطار العام لانتخاب سبتمبر، اذن، فهل من داع بعد هذا كله لتناول هذه الانتخابات نفسها وما كرسته من نتائج وما طبعها من سمات؟ هناك على الاقل، ضرورة واحدة تدفع لذلك، ألا وهي تعرية بعض التحاليل "اليسارية" التي تحاول اظهار الصدمة والاستغراب من "هول الكارثة" ومفاجئاتها، هذا ان لم تعتبرها مجرد حادثة سير لا تطرح في شيء ضرورة المراجعة النقدية لتجربتها ومحاكمة شعاراتها وخطها السياسي، بل انها توظفها لتبرير صحة نفس الخط ونفس النهج الفاشلين.

سمات العملية الانتخابية

لقد مرت الانتخابات كما كان متوقعا لدى الخاص والعام أن تمر.. اى كصفحة جديدة في ملف استلاب الارادة الشعبية والتلاعب بها. وسيكون من العبث الدخول في تفاصيل التزوير والتلاعبات التي سبقت وتخللت العملية الانتخابية ولا الاغراق في سرد وقائع شراء الضمائر وبيع الذمم وتدخلات السلطة عموديا وافقيا، باعتبارها معروفة ومعاشة ومكررة رغم كل الابتكارات التي تميز كل عملية انتخابية

عن الاخرى. ما هو مهم في هذا السياق هو وضع الاصبع على السمات الرئيسية ذات الدلالة بالنسبة لمجرى الصراع العام الدائر في المجتمع، وذلك عبر تناول الكيفية التي بوشرت بها في العملية الانتخابية من طرف الحكم والقوى المشاركة.

ان اول ما يبرز في هذا الصدد، هو اجماع هذه الاطراف على الشعار المحرك لهذه الانتخابات: فتح صفحة جديدة في الحياة السياسية للبلاد. فسواء اخذت الانتخابات كتتويج لحلقات المسلسل الدستوري الذي بذلك سيكون "خاتما أو اطارا للحياة اليومية والحياة القرنية" كما جاء في خطاب رئيس الدولة في "عيد الشباب".. او اخذت ـ اي الانتخابات ـ كمدخل لتحقيق "الانقاذ الوطني".. فان تجاهل الواقع اليومي المجسد للاختيارات القائمة والمنتهجة ببرلمان او بدونه، يجعل من طرح "الصفحة الجديدة" مجرد تمنيات بغض النظر عن صدقها او عدمه. فلو سايرنا مقولة "الانقاذ الوطني" ولو مؤقتا، فثمة أسئلة عريضة تواجهنا: انقاذ ما ذا ومع من وكيف وباية وسائل؟ فهل يمكن مواجهة التردي الاقتصادي الاجتماعي، دون المساس بالخيارات الاستراتيجية للطبقة الحاكمة ودون المس بترابطها العضوي مع الرأسمال العالمي؟ وحتى ان سلمنا جدلا بامكانية الانقاذ في ظل نفس الخيارات الطبيقة السائدة، فهل هذا ممكن عبر مؤسسات تفتقد لادنى المقومات الدستورية التي تضمن لها امكانية التشريع الحر والمراقبة الفعلية للسلطات التنفيذية؟ وان غضضنا الطرف عن الشلل الدستوري والفعلي للمؤسسات فهل تتوفر دلائل ومؤشرات عن استعداد الرأسمال الخاص الكبير والمتوسط لخوض غمار تجربة قائمة على العقلانية والتخطيط وتستلزم حدا أدنى من التضحيات والغيرة الوطنية؟ واذا وضعنا امكانية خضوع الطبقة الحاكمة وتنازلها الطوعي عن جزء من سلطتها السياسية وازحنا كذلك وهم امكانية استعدادها للقيام بحد أدنى من المراجعة لخياراتها الاقتصادية، فما هي مقومات الضغط والنضال لفرض هذا "الانقاذ" الوطني وتحويل "الصفحة الجديدة" من مجال الحلم الى حيز الممكن؟ على هذا المستوى ايضا، هناك اجماع على صعوبة الظرف وحدّة الازمة القائمة بل والتهافت على الاعتراف بالازمة وخطورتها.

لكن المسالة كما سلف القول، تتجاوز حدود ابراز حسن النيات. وحتى اذا برز أن حسن النوايا وتكرار الدعوات "لتعزيز الجبهة الداخلية" لا يجد اىّ صدى ايجابي لدى الطرف المقابل، وعندما يتبين أن الطبقة الحاكمة بليدة لم تفهم بعد ان الانقاذ الوطني في مصلحتها و"مصلحة البلاد"، يتم اللجوء الى التواضع في الاهداف والغايات، اى خوض غمار المعركة ضد العقل الاليكتروني لتوعية الجماهير وانقاذها من الياس واللامبالاة (فقط؟). وهنا ايضا يتم تجاهل حقيقة بسيطة وهي

ان محاربة الياس في صفوف الجماهير وتوعيتها، لا يمكن ان يتما عبر المساهمة في التيئيس والتضليل. التيئيس أولا، من خلال محاولة تكريس فهم معين لسياسة "الممكن من المستحيل"، حيث ينطلق هذا الفهم من مسلمات مسبقة تتمحور في ان لاعمل سياسي ممكن الا في الاطار المحدد والمضبوط الذى تضعه الطبقة الحاكمة. فلها وحدها يرجع حق التقرير في توقيت الانتخابات بل وفي تحديد ضرورتها أم لا، وفي تحديد الخطوط العريضة للحملة كمضامين وتوجهات. وللطبقة الحاكمة دائما فضل توزيع ووهب الشرعية الحزبية لهذا أو ذاك أو السماح بهذا العمل أو غيره.. اى الانطلاق من مفاهيم الطبقة الحاكمة وممارساتها كعرف سائد فوق سلطة القوانين والتشريعات. فبوعي أو بدون وعي، يعمل هذا الطرح، أحب أم كره، على تكريس ضوابط وقوانين الرقابة الذاتية على العمل النضالي.. أفلا يشكّل هذا مساهمة فاعلة وفعّالة في التيئيس.. عبر تجريد العمل السياسي حزبيا كان أم نقابيا أم جمعويا، من أية مصداقية؟

أما عن التضليل أو محاولة التضليل، من جهة ثانية، فان زرع وهم امكانية الانقاذ والتلويح بشعارات الجبهة الداخلية وامكانية "ميثاق وطني" في القضايا السياسية الداخلية، ليشكلان كما هو واضح ـ بغض النظر عن حسن النوايا دائما ـ مساهمة في صب الماء في طاحونة الطبقة الحاكمة. وكترجمة عملية لهذه الاطروحات على مستوى الانتخابات يأتي اصطناع الخصوم بالطريقة الدونكيشوتية، فمن "خصوم الديموقراطية" الى "الجهاز الاداري" مرورا بـ"العقل الاليكتروني" وبابتداع تصنيفات لليمين، ثم دائما القفز على التناقض الرئيسي، تلافيا لمواجهة السياسة الانتخابية الرسمية وممارساتها ككل متكامل لا تنفع في تبريره اسقاط المسؤوليات على الاعوان الاداريين وأجهزة الادارة عامة. وفي هذا الصدد، فان قياس ايجابية الخطوات المسماة بالايجابية، كالحملة عبر اجهزة الاعلام واللون الموحد واشتراط الانتماء للقائمة الحزبية، لا يمكن تناولها الا ضمن هذا السياق. فمن الواضح انها لا تشكّل "مكاسب" ثابتة، فباب الرجوع عنها مفتوح على مصراعيه دائما.. وفوق كل هذا وذاك اين ايجابيتها عندما تبقى كما هو مقرر لها جزءا من ممارسة كاملة ومطبوعة مضمونا وشكلا بطابع الهبة الممنوحة؟ وحتى ان تجاوزنا خللها الاصلي هذا، فان مراجعة بسيطة للممارسات التي تخللت الحملة بهذا الصدد لتبرز بوضوح أنها كانت مكاسب للنظام وليس العكس.

فاعتماد القائمة الحزبية شكّل على مستوى الممارسة الملموسة تقنينا للبيع والشراء في الالوان والتسميات الحزبية والمقاعد البرلمانية، اى تشكيكا وضربا في كل ما هو انتماء وعمل حزبي... ومحاولة ذكية من جانب السلطة لتلطيخ سمعة

الجميع. خاصة وأن بعض الاطراف التي تعد نفسها يسارا، وبالتحديد جماعة عبد الرحيم بوعبيد، لم تتوان في استعمال نفس الاسلوب عبر ترشيح كل من هب ودب في الداخل والخارج وعبر الخضوع للتزكية المسبقة من جانب السلطة للائحة المرشحين. أما عن العشر دقائق الممنوحة لكل حزب للتحدث عبر أجهزة الاعلام، فانها تشكل تزكية لاحتكار السلطة لاجهزة الاعلام.. فهنا أيضا تبنّى النظام بشكل ذكي، شعار الحركة الديموقراطية في الحق في استعمال أجهزة الاعلام ليفرغه من محتواه الحقيقي، ويحوله الى مجرد مساهمة فولكلورية محدودة في الزمان وفي المكان.. وفضلا عن هذا الجانب، فان مضامين التدخلات نفسها لم تخرج عن اطار الخطاب الاجماعي الذى تقدمت الاشارة اليه: الاعتراف بالازمة.. الدعوة للانقاذ على أساس الاجماع الوطني.. حصر الصراع في منطق اليمين واليسار تحت رعاية السلطة المتربعة فوق الجميع.. الاشادة بـ"الانتصارات" (الاتحاد العربي الافريقي..).. بل ان بعض هذه التدخلات كانت مهزلة حقيقية غنية عن أىّ تعليق ان لم نقل أنها مدعاة للاشفاق على أصحابها.

أما عن عملية " اشراك " الهجرة المغربية في الانتخابات، فانها شكلت بالنسبة للنظام مناورة لضرب عصفورين بحجر واحد: فمن ناحية، استهدف منها استغلال العملية دعائيا في الوسط الاوروبي للتهليل لديموقراطيته المزعومة. ومن ناحية ثانية، ايجاد بدائل لادواته البوليسية والتاطيرية المهترئة. فبعد فشل تجربة الوداديات وانفضاحها بفضل نضالات الجمعيات الديموقراطية للهجرة، التجات السلطات لابتداع جمعيات جديدة وأساليب مغايرة لمضايقة جمعيات الهجرة وتضييق الخناق على الجالية المغربية وتاطيرها. وتاتي عملية تنصيب برلمانيين من الهجرة في هذا السياق، لفرضهم لاحقا كمخاطب واحد ووحيد بالنسبة للحكومة وكوسيط وحيد بالنسبة للهجرة والسلطات الاوروبية في قضايا الهجرة عمالية وطلابية.

ان الخلاصة الاساسية التي تفرض نفسها، بعد جملة الملاحظات التي تم التطرق لها آنفا، هي أن الحكم تمكن، في حدود اللعبة الانتخابية وشروطها، من الجمع بين هدفين اثنين:

اولا، تتويج المسلسل الانتخابي بتشكيل المؤسسة البرلمانية، ضمن مخططه العام السالف ذكره، ومن خلالها تكريس الدستور الممنوح والتعديلات التي ادرجها فيه عبر مهزلة الاستفتاء.

ثانيا، التشكيك في الحزبية والعمل السياسي وفي مصداقيتهما، وتعميم الزبائنية والمحسوبية لتتجاوز نطاق الادارة وتشمل النخب الحزبية...

ومن خلال هذين الهدفين، تتبدّى خلفية النظام واضحة وساطعة: تكريس مفهومه للديموقراطية، كلعبة انتخابية يتم عبرها فرز نخب جديدة وتركيز اخرى قديمة للمساهمة في السلطة في اطار احترام هيمنة الطبقة السائدة وعدم المساس بها.. وأساسا كمساهمة لا تتجاوز نطاق التنفيذ وفي أحسن الاحوال التنظير لهذا التنفيذ... أما التشريع فتبقى صلاحياته وامكاناته خارج اللعبة الديموقراطية بمؤسساتها وأحزابها. وهكذا تصبح السياسة والحزبية مجرد اطار عام، لتكوين أطر الدولة وخدامها ولتنظيم التنافس على استحقاق رضى السلطة والتنعم بجزء من الغنيمة. ومن وراء هذا كله، تجريد الثقة والمصداقية من أىّ عمل سياسي واشعار الجماهير أن لا بدائل صادقة موجودة وأن لا احسن ممكن مما هو كائن وقائم مهما كانت سلبياته وعيوبه. فمنطق "عليّ وعلى أعدائي يارب.." هذا، يرمي في النهاية الى وضع الكل في سلة واحدة وتلطيخ سمعة الجميع، لكن مع ميزة للطبقة السائدة: التحكم في أوراق اللعبة وفي مسارها.. بل وحتى نوع من "التجرد والبراءة" من المستنقع الانتخابي الذى لا يضم سوى الاحزاب وأعوان الادارة والعقل الاليكتروني.

واذا كانت اليافطة الديموقراطية التي صنعها النظام بتزكية من قوى الاحتراف والارتزاق السياسي، توحي ظاهريا بنوع من الاستقرار، فان هذا "الانتصار" يبقى في نهاية التحليل مكسبا سطحيا وظرفيا.

ويمكن ابراز هذه الطبيعة السطحية الظرفية للمناورة الانتخابية من خلال ثلاث ملاحظات أساسية:

اول هذه الملاحظات، أن مجمل "المكاسب" التي حققتها السلطة سواء على المستوى الديبلوماسي الخارجي أو على المستوى السياسي الداخلي، تبقى مكاسب باهته بحكم عجزها عن التاثير بشكل ايجابي ولو نسبي، على الواقع الاقتصادى الاجتماعي المتازم والذى يسير من سيء لاسوأ من يوم لاخر.. وباعتراف اكثر المتفائلين من داخل السلطة نفسها. فالاختيارات القائمة وأساليب العمل المنتهجة لم يطرأ عليها أى تغيير ولا هي مرشحة له على المدى المنظور. فتعليمات صندوق النقد الدولي تبقى هي السائدة على كل المستويات بكل النتائج الماساوية المنتظرة منها وبكل الانعكاسات التي ستولدها حتما. فشبح الانفجار الشعبي ليس قائما فقط بل تزداد حظوظه اكثر فاكثر، امام وضع الغليان والاختناق السائدين.

الملاحظة الثانية، تكمن في كون المناورة الانتخابية محدودة التاثير، فهي مناورة نخبوية لا تتجاوز دائرة النخبة ولا تتعداها. وقد برزت هذه الحقيقة

الساطعة من خلال ازالة التجمعات الانتخابية شكلا ومضمونا، ومن المقاطعة العفوية الكاسحة التي واجهت بها الجماهير هذه الانتخابات باعتراف المنظمين والمشاركين في اللعبة. وهذا يعني بالملموس انه مهما بلغت درجة احباك الخطة من جانب النظام ومهما برع وأبدع في التناور السياسي، فان حدود تاثير هذا التناور جد ضيقة وامكانات التضليل والتعمية الاعلامية تضيق اكثر فاكثر، مقابل تنامي الوعي في صفوف الجماهير وتنامي استعداداتها النضالية. هذه الحقيقة التي برزت في الانتفاضة الجماهيرية وفي النضالات المطلبية والسياسية التي تلتها، لا يمكن محوها بجرة قلم ولا تجاهلها عبر التعتيم الاعلامي وتطويقها بالصمت.

الملاحظة الثالثة، تتعلق بالقوى السياسية التي يعتمد واعتمد عليها النظام في لعبته الانفتاحية المفضلة. فاذا كان توريط هذه القوى وجرّها لتزكية مناوراته السياسية يخدم مصالحه بشكل مباشر، فانه في نفس الوقت يعرّى حقيقتها ويضرب من مصداقيتها جماهيريا.. لينتهي بها الامر، كما هو الحال اليوم، الى وضعية قوى عاجزة حتى عن توفير قاعدة جماهيرية للاجماع النخبوى، فبمقدار ما تنجرف هذه القوى في الذيلية والخضوع المتدرج بمقدار ما تضيق أمامها امكانات تأطير الجماهير لترويضها لصالح الاجماع الزائف.

وهكذا يجد النظام نفسه، بعد كل الترتيبات التي قام بها ـ وحتى بعد تشكيل الحكومة المقبلة مهما كانت مكوناتها وكيفما كان اخراجها ـ امام واقع متازم عنيد لا تنفع فيه الحلول الترقيعية ولا أساليب التناور: أزمة اقتصادية خانقة ودون آفاق حل على المدى المنظور.. وتدهور متفاقم للاوضاع الاجتماعية والمعيشية.. واستعدادات نضالية وصمود، صعبة التجاوز لا يقهرها خنق ولا تضييق.. بل على العكس من ذلك، لن يزيدها التناور والقمع، الا احتداما وتصعيدا وتجذرا. فالحقيقة، التي كثيرا ما يتناساها البعض هي أن الجماهير بفعل التوعية والتنظيم، قادرة على العطاء ولن تتردد في العطاء. فحتى مظاهر "الياس واللامبالاة" مظاهر عابرة ليس بامكانها الصمود أمام واقع الصراع وما يستلزمه من متطلبات وتضحيات، خاصة عندما يتعلق الامر، كما هو الشان في مغرب اليوم، بالكرامة الانسانية وحقوق المواطنة والعيش في أبسط مظاهرها وتعابيرها. أما اصطناع المؤسسات الشكلية وتفريخ "الاحزاب" وتفصيل الخرائط السياسة "على المقاس"، فانها لم ولن تنال من عزيمة الجماهير الشعبية وقواها الحية الصادقة على اقرار سيادتها واراداتها الشعبية.

تصريح للمنفيين السياسيين المغاربة حول الانتخابات البرلمانية

منذ الستينات تعاقبت على الساحة المغربية عدة عمليات انتخابية، كما ان الجهات الرسمية لم تنقطع لحظة واحدة منذ ١٩٧٥ عن اعلان "سياسة الانفتاح" وادعاء وجود "مسار ديموقراطي" في البلاد.

الا أن الواقع المغربي، وعلى امتداد ٢٨ سنة من الاستقلال الشكلي الى اليوم، لا زال مطبوعا بالقمع المنهجي ومصادرة الحريات الاساسية.

ان في مقدمة الحواجز التي تقطع الطريق على الديموقراطية في المغرب، نجد النظام السياسي القائم في جوهره على حكم مطلق وعلى ادارة مخزنية مسخرة لتثبيت اطلاقية ذلك الحكم الذى يعتمد في تشريع نفسه على مفاهيم غيبية بالية، وليس ارادة الشعب في ممارسة الحكم.

ان هذه الوضعية المتنافية جوهريا مع المبدا الديموقراطي، توجد مقننة رسميا عبر دستور ممنوح، وبارزة من خلال مختلف التجارب البرلمانية السابقة التي قدمت الدليل كل مرة على الطبيعة الشكلية لمؤسسات لا تمتلك أى سلطة فعلية في اتخاذ القرار، زيادة على انبنائها من حيث التركيبة على التزوير المنهجي، والقمع المباشر لتعطيل الارادة الشعبية وتشويهها.

وهكذا، فان انتخابات ١٤ سبتمبر تاتي ليس في دورية عادية، ولكن بعد تمديد المدة القانونية للبرلمان السابق بسنتين، وبعد حالة استثنائية غير معلنة،

لا تبرير لها غير مصلحة السلطة المطلقة في ضبط التناقضات الداخلية للطبقة الحاكمة، وخنق حركة الجماهير وقوى المعارضة الفعلية بالقمع العنيف للتحكم مسبقا وبصفة أكيدة في سير ونتائج العملية الانتخابية.

وبالفعل، فان هذه الانتخابات تأتي في غمار حملة قمعية دموية سلطت على عموم الشعب المغربي في يناير ١٩٨٤، وامتدت عبر الاختطافات، والاعتقالات والمحاكمات الصورية والتي ذهب ضحيتها ما يزيد على ٢٠٠٠ من المعارضين صدرت في حقهم أحكام قاسية وصلت السجن المؤبد والاعدام.

ان استشهاد كل من المسكيني والدريدى وبلهوارى على اثر اضرابهم عن الطعام لما يقارب الشهرين، والوضع الصحي الخطير الذى يوجد عليه بقية المضربين في ظل اللامبالاة من جانب النظام وتماطله في تلبية مطالبهم المشروعة، لدليل اخر عن الواقع المأساوى للحريات بالمغرب وادانة جديدة للسياسة القائمة وتعرية لادعاءات النظام حول الديموقراطية.

بل ان القمع، واضافة الى الرقابة المستمرة على الصحافة، والمضايقات المألوفة اتجاه التحركات السياسية والنقابية قد امتدت حتى الى منع مجلات وجمعيات ومهرجانات ذات صبغة ثقافية محضة، بهدف افراغ الساحة من كل صوت ديموقراطي فعلي، ما عدا الاصوات المكيفة لمعارضة بناءة" قيدت نفسها داخل "الاجماع الوطني" المزعوم.

من جهة أخرى، فان الانتخابات البرلمانية الحالية، تأتي مع وصول الازمة العامة في البلاد الى نقطة اللاعودة، بسبب الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتبعة من طرف الحكم ضدا على المصالح الوطنية والشعبية الحقيقية للمغرب، وفي وقت تؤكد فيه مختلف المؤشرات عزم النظام على الاستمرار في نفس الاختيارات التي أدت الى الكارثة.

في ظل مجمل الشروط الانفة الذكر، فان الانتخابات القادمة لن تعطي اى متنفس حقيقي، وبالاحرى أن تقدم بداية لحل الازمة المغربية القائمة، سواء على المستوى السياسي في العلاقة بين الدولة والمواطنين، او على المستوى الاقتصادى والاجتماعي، او بخصوص المسألة الديموقراطية.

وبالتالي، فان اعادة تنصيب المؤسسة البرلمانية الشكلية، لن تكون الا مهزلة جديدة تمليها حاجة الحكم الى تغليط الراى العام الدولي بخصوص واقع الحريات في المغرب، والى ايجاد غطاء شرعي، وستار ليبرالي كاريكاتورى لتغطية واقع الهيمنة الامبريالية الصهيونية على بلادنا، وبهدف تعميق سياسة القهر والتجويع ضد عموم الشعب، والتصدى لتحركاته الاحتجاجية، ولقواه الحية بالمزيد

من القمع البوليسي.

اننا كمنفيين سياسيين، وباعتبار أن محنتنا الخاصة جزء لا يتجزء من محنة عموم شعبنا المحروم من أبسط حقوقه الديموقراطية، لا يمكننا الا التنديد بمقاصد الحكم من هذه المهزلة الانتخابية الجديدة.

اننا ندعو كافة القوى الحية في البلاد الى مظافرة الجهود لتكتيل الطاقات الشعبية لاقرار وفرض احترام الحقوق الديموقراطية، وتحقيق المطالب الاساسية للجماهير في الحرية والعيش الكريم.

كما أننا ندعو الرأى العام الدولي الى دعم ومساندة نضال الشعب المغربي وقواه الحية من أجل تثبيت ديموقراطية حقيقية.

٦ سبتمبر ١٩٨٤

استدراك

في العدد ١ ــ ١٩٨٤، سقط، سهوا، مصدر المقال المنشور تحت عنوان: "المغرب: الدولة المخزنية والقمع"، للاخ عبد الله البارودى. والمصدر هو: مجلة "الازمنة الحديثة" (طان موديرن) ــ أكتوبر ١٩٨٤ ــ باريس.

المغرب سائر في طريق التخلف...

ـ وجهة نظر ملاحظ أجنبي ـ

نشرت صحيفة "لوفيسيال دافريك" العدد ١٢ ـ أبريل/مای ١٩٨٤، مقابلة مع السيد فليب براشيي، وهو أستاذ في العلوم الاجتماعية والاقتصادية، درّس بجامعة الرباط سنة ١٩٨١ و١٩٨٢، وأصدر مؤخرا كتابا حول المغرب تحت عنوان: "ديكارت ليس مغربيا".

وتكمن أهمية ما ورد في هذه المقابلة، بصفة خاصة في الاستنتاجات الاساسية التي توصل اليها هذا الباحث الاجنبي حول طبيعة السلطة والحكم في المغرب، وآليات الاستغلال والمصادرة لخيرات البلاد لصالح الامبريالية وحفنة المستغلين الطفيليين، وفي تسليط الاضواء على العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي ينتجها ويغذيها نظام الاستغلال القائم، والتي تدفع ببلادنا بشكل مستمر ومضطرد نحو مزيد من التخلف والتقهقر والتازم على كافة المستويات.

ورغم أن بعض جوانب هذه الاستنتاجات قد تتسم أحيانا بطابع التبسيط والتعميم السريع الذى لا يتطابق بالضرورة وحقيقة الاوضاع القائمة، رغم هذا، فان آراء السيد فليب براشيي تبقى ذات أهمية أكيدة باعتبارها وجهة نظر ملاحظ أجنبي وشهادة موضوعية حول بعض الحقائق الثابتة ـ والتي يريد البعض تجاهلها أو تشويهها عمدا ـ وهذه بعض المقتطفات من المقابلة المذكورة.

يقول السيد فليب براشيي: "لقد درّست الاقتصاد العام بكلية الحقوق بالرباط سنتي ٨١ و١٩٨٢، وقمت خلال هذه الفترة ببحث اقتصادى/ اجتماعي

حول المغرب، وذلك بموازاة الدروس التي كنت ألقيها. ومن خلال الدراسات والوثائق التي جمعتها، وكذلك المناقشات مع المغاربة والفرنسيين كطلبة وزملاء وجيران.. تكونت لدى بعض القناعات.

وقد تعتبر مدة سنتين غير كافية لادعاء معرفة بلد ما بتعمق معيّن، لكنها كافية لفهم عدد من الاشياء في اطار بحث مستمر في بلد يعيش فيه الانسان.

هكذا فان لدى الان يقين بأن جميع الشروط متوفرة لكي يستمر المغرب في طريق التخلف، وأن السبب الرئيسي في ذلك هو نظامه الداخلي والثقافي: ان المجتمع المغربي لا يستوعب التكنولوجيا العصرية المستوردة وأن المضاربة والعنف الذى يمارسه الاغنياء يزيد يوما عن يوم وكذلك ظاهرة الطفيلية بصفة عامة. وتبقى "العصرنة" سطحية وعبارة عن قناع يغطي في الحقيقة عن واقع العقلية التقليدية والقبلية.

(...) ان وتيرة التقدم التكنولوجي أسرع بكثير من وتيرة استيعابه (في المغرب). ويستعمل النظام الفارق المتزايد بين الوتيرتين لتقوية هيمنته من خلال فئة من التقنيين الاجانب يضعها بينه وبين الشعب لكي تضمن له مراقبة سير التكنولوجيا الحديثة واحتكار فوائدها (على اعتبار خضوع هؤلاء التقنيين للنظام لانه هو الذى يسدد لهم رواتبهم بغض النظر عن مصدر الاموال الضرورية لذلك..) مع الحرص على اجتناب سلبياتها أى تمكن الاطر المغربية من تحمل المسؤوليات الاساسية المطابقة لكفاءاتهم الشيء الذى سيشكل تهديدا في وجه هذا النظام ذى الطبيعة القبلية.

واذا كانت الايديولوجية الرسمية في هذا البلد هي الليبرالية، فان القطاع العام في المجال الصناعي يبقى ذا أهمية كبيرة قياسا بالقطاع الخاص. ويمكن القول أن الدولة لا تمتلك القطاعات الاساسية وحسب (الطاقة، النقل، البريد، المعادن)، لكن أيضا الاغلبية الساحقة للشركات الصناعية ذات حجم معين (الكيمياء، الميكانيك، الاسمنت، السكر...).

ويظهر تفوق القطاع العام على مستوى التوظيفات بشكل أكبر، قياسا بمستوى الانتاج العادى، بحيث أن القطاع العام يستوعب عمليا كل التوظيفات ذات حجم كبير. واذا ما أضفنا الى ذلك القطاع المزدوج (خاص/ عمومي)، وفروع الشركات العمومية، نجد أن القطاع الخاص يكتسي بعض الاهمية فقط في الميدان الزراعي والصناعات الزراعية والبناء، وانه يتكون من شركات ذات حجم صغير...

والحقيقة أن القطاع العام بكامله يوجد بيد الدولة ـ أى الملكية المخزنية ـ كما يظهر ذلك في تعيين مسيّرى هذا القطاع من طرف الملك وفق مقاييس الانتماء

القبلي كما يتجلى في ولائهم للقصر وتطبيقهم لتعليماته السرية، وكذا في أسلوب التسيير الذى يبقى أسلوبا دفاعيا يسعى الى خنق كل المبادرات التي تعتبر بمثابة تهديدات.

ويحول أسلوب السلطة المخزنية محيط هذه الاخيرة الى خدام في حالة انتظار دائم ومجّاني وفي حالة عقر أدبي. ففي مختلف درجات سلم المسؤوليات تجد المسؤول ينتظر انتهاء الاجتماعات الصباحية لتلقي تعليمات المسؤول الموجود في درجة أعلى منه.. الجميع يطبق حرفيا المثال الذى يقول: "عند الشك التزم التحفظ".. ولا يجرؤ على اتخاذ أية مبادرة خوفا من عدم رضى مسؤوليه، وذلك لانه من غير الممكن التنبؤ بقرارات الملك، لانها قرارات تعسفية، وبالتالي لا يمكن التنبؤ لعواقب تلك المبادرة.

وهذا الموقف "المغموم" والسلبي ينتشر انطلاقا من شخص الملك في اتجاه كل مستويات السلطة، ويحدد بالنسبة لمجموع البلاد أسلوبا في العلاقة مع السلطة من نوع عتيق وتراجعي، حيث أن قرارات المسؤولين تعتبر دائما "تعليقية" وليست "ترخيصية"، اى أن الجميع يعلق نشاطه بالاوامر المباشرة والصادرة عن شخص معين، اى بعلاقة ولاء معين. وطالما لم يتوصل بتلك الاوامر فانه يبقى في حالة تجميد وانتظار.

ان أسلوب السلطة هذا، يترجم على مستوى النشاط الاقتصادى بالشكل التالي: الاغنياء يحصلون على أموالهم عادة بواسطة تواجدهم في شبكة من شبكات السلطة التقليدية. وبما أن ليس لهم عادة أية كفاءة مهنية تقنية، فانهم يكونون في حاجة الى شركاء يتوفرون على ذلك. ومن وجهة نظرهم، فان الشريك الاجنبي يعتبر مفضلا لانه لا يمكنه الطموح الى الحصول على سلطة ما. ومع انعدام الضمانات حول المستقبل بالنسبة اليهم، فانهم يوظفون أموالهم في القطاعات ذات المردودية المرتفعة على المدى القريب. وبعد تجميع العناصر التي يحتاجونها عن طريق علاقاتهم الشخصية، ينطلقون في عمليتهم الاقتصادية تماما كما يتم تنظيم عملية سرقة ما، ثم يختفون دون ترك أى أثر حال حصولهم على أرباحهم.

ولا يتعلق الامر هنا بشركات أو بمبادرات اقتصادية بالمعنى الاقتصادى العصرى للكلمة، لان الهدف ليس هو الانتاج المنظم بشكل جماعي وفق تصميم طويل المدى، لكن فقط المضاربة القصيرة المدى لصالح جهة معينة أو مجموعة صغيرة من "الشركاء".

وهذه الصورة تنطبق على بعض الموظفين المتوسطين الذين يقيمون شركاتهم الخاصة بفضل مال الرشاوى. ونجدها ايضا في قمة الدولة: فالملك هو الذى يعين

بشكل مباشر جميع المسؤولين في المناصب العليا في القطاع العام كما في الادارة. واى مسير لاى شركة خاصة ذات حجم معين ملزم بتقديم الولاء للقصر. وبالتالي فان الليبرالية في المغرب ما هي الا تغطية لاقتصاد محتكر من طرف الدولة الى حد بعيد.

(...) ان الملك في المغرب "أمير للمؤمنين" في نفس الوقت أى القائد الديني الاعلى (بدون وجود مؤسسة دينية بهذا المعنى) والملكية تعتمد على هذه السلطة الدينية لتثبيت شرعيتها. وبما أن الاسلام دين بالمعنى الصرف للكلمة ومجموعة من المفاهيم للحياة الاجتماعية في نفس الوقت، فان ملك المغرب يستمد من وضعيته هذه سلطة "دنيوية" مطلقة. انه في نفس الوقت رمز وضمانة وحدة وطنية ذات طبيعة غيبية لانها لا تولد اى نوع من التضامن لا على المستوى الاقتصادى (ظاهرة الرشوة) ولا على المستوى السياسي (التنافسات العاقرة).

وبما أن درعه الواقي الوحيد هو السلطة الدينية، فان الملك لا يضيع أية فرصة لاستعمالها. وتقول الشائعات الشعبية على أن هذه السلطة هي التي أنجته من محاولتي الانقلاب سنة ٧١ و١٩٧٢، الشيء الذى زاد في "بركته".

ولقد كانت عمليته السحرية التي بنى عليها شعبية جديدة هي عملية المسيرة الخضراء التي ضمت مئات الالاف من الاشخاص (رجالا ونساء) من أجل استرجاع الصحراء. لكنه عوض استعمال هذه الشعبية في اتجاه التنمية، ولكي يصبح "زعيما" مثل جمال عبد الناصر، عوض ذلك، استعمل الحرب في الصحراء لتجميد الاحزاب السياسية باسم قضية التراب الوطني، واستمر في لعبة الملكية المخزنية: فرق تسد، تسخير مجموعة ضد أخرى واذكاء التنافس فيما بينها وتحييد بعضها بواسطة البعض الاخر. أما الانتخابات فانها تزور بشكل كامل وعلني عمليا، وهي مناسبة يحصل فيها موظفو وزارة الداخلية على مكافئات مالية على الساعات الاضافية التي يقضونها في تزوير نتائج الانتخابات. وهناك بعض الوزراء يجرؤون علانية على تذكير بعض "المنتخبين" بعدد الاصوات الحقيقية التي حصلوا عليها، كمثل ذلك "البرلماني" من الرباط الذى "انتخب" بـ ٤٥ صوت حقيقي!...

(...) ان التحليل الذى قام به جون واتربورى لا زال صالحا رغم مرور خمسة عشرة عاما على صدوره، حيث قال: "من وجهة نظر السلالة الحاكمة، فان الاستقرار هو الشرط الذى لا بد منه لضمان استمرار الملكية، ولو كان ثمن ذلك هو الجمود الاقتصادى وتقسيم القوى السياسية. أما تنفيذ برنامج للتنمية بشكل قوى ونشيط، فانه يستلزم مساندة الامة المغربية بكاملها وتجنيدها وتأطيرها. لكن الملكية تسعى تحديدا الى تجنب نشوء مثل هذه القوة، لان الملك، وهو السيد اليوم، سوف يصبح بسرعة أسير هذه القوة أو ضحيتها".

"الوحدة التي نريدها"

تحت هذا العنوان تعرضت "الاختيار الثورى" لمسألة الوحدة العربية، ضمن ملحق خاص: "مشروع أرضية توجيهية" صدر في شهر يناير ١٩٧٨.

واذ تعود مسألة وحدة المغرب العربي، والوحدة العربية بصفة عامة، لتحتل الصدارة في اهتمامات الرأى العام الداخلي والخارجي، خاصة بعد قيام "الاتحاد العربي الافريقي"، نرى من المفيد هنا التذكير بما ورد في "مشروع الارضية التوجيهية" من مواقف ثابتة واختيارات مبدئية، قبل ابداء بعض الملاحظات والتقييمات حول "الاتحاد العربي الافريقي" هذا. يقول مشروع "الارضية التوجيهية":

"تعرض شعار الوحدة كشعار صحيح في حد ذاته، للرد على سياسة التجزئة والتقسيم، للكثير من التشويه والانحراف، وعانى من التعثر والتوقف بمناسبة عدة محاولات فاشلة.

ولقد أبت الرجعية العربية على احتواء هذا الشعار لافراغه من محتواه وتحريفه عن هدفه عبر أطروحات "وحدة الصف العربي" و"الوحدة الاسلامية" الى غير ذلك من الاحلاف الرجعية التي عملت على تعميم الخلط والغموض كمحاولة لتضليل الجماهير وطمس صراعها ضد الطبقات الكومبرادورية الرجعية المتغلغلة داخل مجتمعنا.

ومن جهة ثانية (ومتناقضة)، فان التجارب التي خاضتها فصائل حركة التحرر العربية التي تمكنت من استلام السلطة، لم تكلل بالنجاح، واتسمت بقصر النفس، غير أنها أتاحت الفرصة في نهاية المطاف لاستخلاص العبرة وتوضيح الرؤية، وتقديم دروس أساسية يمكن ايجازها كالتالي:

١ ــ ان الوحدة لا يمكن أن تقودها العفوية أو الاعتبارات العاطفية، بل يجب بالاساس أن تتوفر لها كل الشروط الموضوعية والذاتية، ليس ضربة واحدة، بل بالتدريج ووفق مقاييس علمية تضمن فعلا التقدم نحو تمتين مصالح الجماهير الشعبية وتعزيزها.

٢ ــ الوحدة لا يمكنها أن تسبق التحرير، وبالتالي فان أيّ محاولة لتوحيد انظمة ذات الطبيعة المختلفة، وأيّ تحالف مع الانظمة العريقة في الرجعية في اطار وحدة الدول، لا يمكن أن يكون مصيرها سوى الفشل، ولن تكون تغطيتها للتناقضات القائمة سوى تغطية عابرة، تنفجر بعدها الخلافات انفجارا تناحريا.

٣ ــ ان دور الانظمة الوطنية، التي استلم أغلبها السلطة عن طريق مبادرة جنود أو ضباط لا يمكنه أن يكون بديلا عن دور التنظيمات الشعبية سواء منها الداخلية المحلية أو القومية، وبالتالي فان أيّ انزلاق نحو تحجيمها أو الوصاية عليها ينعكس حتما بسلبياته على الوحدة وعلى المسار التحرري الديموقراطي بشكل عام.

وبناء على معطيات التجربة وفي اطار توجهاتنا العامة، ورغم أن الصيغ والاشكال العملية للوحدة القومية يصعب تصورها سلفا، فان الوحدة التي نريدها يمكن أن تعتمد المرتكزات الاساسية التالية:

١ ــ ان الوحدة التي نطمح الى تحقيقها لا يمكن أن تكون سوى وحدة الجماهير، ليس بشكل عاطفي وعفوى، لكن بشكل علمي منظم. وبالتالي، فانها بالاساس وحدة الكادحين عبر وحدة تنظيماتهم السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل عام.

انها وحدة تسعى الى تسخير الطاقات الاقتصادية، بعد تحريرها وتجريدها نهائيا من التبعية وانجاز التكامل بينها لخدمة حاجيات الجماهير على طول الساحة العربية، وتسعى الى تحرير ارادة هذه الجماهير وفرض سيادتها من خلال بناء صرح ديموقراطية فعلية تفجر طاقاتها.. وتمكنها من المساهمة الفعالة في تسيير أمورها، واقامة امكانية المعرفة المعمّمة والثقافة الوطنية للجميع، وتحضير كل الشروط المتكاملة لتحرر اقتصادى اجتماعي سياسي، شروط تسمح بوضع أسس البناء

الاشتراكي ومسايرة ركب التقدم حتى تسترجع الشعوب العربية مكانتها ضمن الشعوب المتحررة المتحضرة.

وخارج هذا المفهوم للوحدة: بالجماهير، ومن أجل مصالحها وعبر مساهمتها المنظمة، فاننا لا نرى بديلا آخر سوى السقوط في الحلقات المفرغة من التجارب المنتكسة.

٢ ــ ان التحرير والديموقراطية والوحدة، شعارات متلازمة متبادلة التأثير، وكلا متكاملا تشكّل الوحدة داخله افقا استراتيجيا اسمى.. في حين ان كل مكسب يحقّق بالنسبة لاحدهم ينعكس بمردود ايجابي في اتجاه الاخرين. لذا، فان تحقيق خطوات وحدوية محلية غير متناقض مع الهدف الاستراتيجي، الا وهو بناء الوحدة القومية الكاملة، بل انها تخدمه اذ هي تنعكس بمردودها الايجابي من أجل تحرير اجزاء أخرى من الوطن العربي.. وتبعا لذلك، فانها تدعّم صيرورة الوحدة الشاملة. وكما يقول الاخ المهدى بنبركة: "ان بناء الوحدة المتحررة يجب ان يبدأ من مختلف اجزائها تبعا لتحرر هذه الاجزاء من سيطرة الاستعمار والاقطاع وان يصعد البناء عاليا، من مشرق البلاد العربية ومغربها الى ان يلتقي في قمته العليا متناسقا مكتمل البنيان.

وأكبر ضمانة لكي يكون البناء منسجما متينا، هي في التنظيم الشعبي السياسي والنقابي والخاص بالشباب والنساء، هذا التنظيم الشعبي يجب ان يعم الوطن العربي ويكون أداة لرفع مستوى الوعي فيه، ولتجنيد الجماهير الشعبية من أجل التحرر اولا ثم في البناء والنمو الاقتصادى والاجتماعي لفائدة الشعب".

وهنا تأتي بالنسبة الينا اهمية شعار وحدة المغرب العربي كمرحلة، باعتباره شعارا تفرضه شروط التحرر من الاستعمار والتبعية ولوازم التقدم والبناء الاشتراكي. وان الجماهير الشعبية التي لا يعوقها عائق أو تناقض في صفوفها عن السعي والتضحية من اجل التحرير والوحدة، قد أكّدت طموحاتها هذه من خلال النضال الوحدوى الرائع الذى خاضته ضد الاستعمار المباشر، وهي لا زالت تعبر عن نفس الطموحات رغم ما يقيمه أعداؤها من حواجز مصطنعة وعراقيل مزيفة تعمل على بعث النعرات الاقليمية والوطنية الضيقة.

ان تشبثنا بشعار المغرب العربي ليس هدفا في حد ذاته، لكنه خطوة اساسية نحو تحقيق ما نصبو اليه من وحدة قومية شاملة، نسترشد في ذلك بما يقوله الاخ بنبركة:

"المغرب العربي كما نؤمن به، وكما نعمل له، لا يمكن أن يكون الا منطلقا للتحرر العربي ولبناء المجتمع العربي المتحرر المزدهر على أسس من العدالة

والتقدم تتنافى مع كل مخطط استعماري"...

المسألة التنظيمية

ان تحديد تصور عام لقضية الوحدة القومية، وتسجيلها ضمن اطار صيرورة التحرير والديموقراطية والوحدة، يطرح مباشرة المسالة التنظيمية، أى ما هي الوسائل والاشكال التنظيمية المعتمدة لبلوغ مجمل هذه الاهداف.

وفي هذا المجال كذلك، فان الوطن العربي لا يفتقر الى التجارب بل لقد تراكمت خلال نصف القرن الاخير حصيلة ضخمة غنية من التجارب السياسية التنظيمية تحت نفس الشعارات ومن أجل بلوغ نفس الاهداف.

ان هذه الحصيلة تمكننا اليوم من رسم خطوط عريضة للمسالة التنظيمية من خلال الخلاصات التي أوضحتها التجربة والتي تتجاوب على العموم، مع المعطيات الموضوعية والنظرية:

١ ــ ان اختلاف مستويات التطور الاجتماعي في الوطن العربي الناتجة عن تقسيمه خلال مرحلة الاستعمار المباشر، والحفاظ بواقع التقسيم والتجزئة خلال مرحلة الاستعمار الجديد، قد أدّى الى خلق مستويات متفاوتة في الصراع المحلي المباشر: تفاوت في الاعداء المباشرين وكذا التفاوت في القوى المشاركة في الصراع بالنسبة لكل قطر على حدة.. أضف الى ذلك خصوصيات الاهداف الوحدوية الانتقالية التي يجب تحقيقها محليا على طريق الوحدة الشاملة.

ان تجاهل هذه المعطيات الموضوعية والمناداة بالحزب الثورى العربي الواحد يعدّ هروبا الى الامام لتجاوز واقع مستعصي، لا جدوى في معالجته معالجة طوباوية، بل المطروح هو تغييره بالملموس وايجاد الصيغ العملية الملائمة لذلك.

أما الاطروحة التي تقول بضرورة اعتبار الانظمة الوطنية محاور تلتف حولها حركات التحرر العربية وتسير تحت قيادتها، فانها لا تقل خطأ وذاتية. ذلك أن دور الانظمة الوطنية هو دعم حركات التحرير التي تقاوم الاقطاع والكومبرادورية، وتجنيد كل الطاقات لمساعدتها وليس النيابة عنها أو فرض قيادتها مما سيعطي الاسبقية حتما للمصالح الذاتية الضيّقة ويميّع أو يضيع تماما النضال من اجل التحرير والوحدة المبنية على الاسس السليمة.

٢ ــ ان الوحدة التي نريدها ما هي في النهاية الا تتويج لمسلسل التحرير والديموقراطية الذى يفرض علينا واقعنا الراهن أن نخطو فيه خطوات متفاوتة محليا. والمسالة التنظيمية لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار هذه المعطيات الموضوعية،

وبالتالي فلا بديل عن التنظيمات الشعبية المحلية، السياسية والنقابية والاجتماعية بشكل عام. ان هذه التنظيمات هي صاحبة قضيتها محليا، وهي المحاسبة على انجاز مهامها اليومية من أجل التحرير والوحدة.

هذه الوحدة التي لا بد أيضا أن تخطو خطوات محلية متينة حتى "يرتفع البنيان عاليا" من القاعدة الى القمّة، وتحت الضمانة الفعّالة للتنظيمات الشعبية.

ان هذه الاستراتيجية تقتضي الاحتفاظ على الجبهات الداخلية التي تضم كل الطبقات التقدمية، وتنشيط هذه الجبهات لانجاز مهام التحرير أو تمتين المكتسبات الوطنية في حالة تواجدها في السلطة. وفي نفس الوقت بناء جبهة قومية تعكس تمثيلية الجبهات الداخلية وتنسّق فيما بينها على المستوى القومي، تدعم النضال التحرري وتكتّل مجهوداته وتواجه الاستراتيجية الامبريالية باستراتيجية وطنية شاملة، وتسهر في نفس الوقت على تمتين المكتسبات الوطنية، وتراكم كل مكسب ايجابي سواء في واجهة التحرير أو في واجهة البناء وارساء أسس الوحدة.

ان هذا التوجه العام هو الذى يسمح لكل حركات التحرر العربية بالتسلح بخط استراتيجي قومي شامل لمواجهة التحالف الامبريالي الصهيوني الرجعي المتكامل.. وفي نفس الوقت اغناؤه بالخصوصيات النضالية المحلية في مختلف الواجهات.. في حين انه يسمح بتعويدها على التآزر والتضامن وتكامل الطاقات النضالية والكفاح المشترك كسبيل لتطوير الخط الوحدوى.

ولقد راينا من خلال تحليلنا لاوضاعنا الداخلية، ان استراتيجية التحالف الوطني المناهض للامبريالية لا زالت تفتقر الى طليعة ثورية تعبّر عن مصالح الطبقة العاملة والجماهير الكادحة وتكون في مستوى قيادة وتاطير مجموع النضال الوطني والطبقي.. الا أن هذه ليست ظاهرة خاصة وشاذة، بل ان حركات التحرير في الوطن العربي تشهد بشكل عام تخلف القيادات عن المهام الطبقية المطروحة كنتيجة مباشرة لطبيعتها.. ومقابل ذلك انتعاش بل نمو وتمتين التيار القاعدى الذى يتجاوز النظرية الحزبية الضيقة ويسعى الى توحيد صفوفه، وتصحيح رؤيته بتبنيه النظرية الثورية بعيدا عن الجمود العقائدى وتمتين تنظيماته ورفعها الى مستوى الارتباط الوثيق بالجماهير وقيادة نضالها.

ان هذه المهام لا زالت تشكّل حلقة أساسية في نضال كل حركة ثورية محليا وقوميا، بيد ان ايجاد صيغ التنسيق العملية بين كل هذه الحركات حتى تصبح في مستوى مواجهة استراتيجية أعدائها وأعداء الامة العربية جمعاء، تطرح بنفس الالحاح والاهمية.

ان الواقع الحالي ـ الذى يشهد ردة يمينية تجتاح مجموع وطننا الكبير

وتسعى الى تركيز مصالح الرأسمال الدولي والرجعية المحلية عن طريق الهيمنة المباشرة أو المتسترة وراء العملاء المحليين والسماسرة ـ ان هذا الواقع رغم كل سلبياته، فانه لا يخلو من الايجابيات، حيث ان التناقضات لا تزيد الا احتدادا ووضوحا، وان وعي الفصائل الثورية اخذ يتعمق ويتجذر اكثر فاكثر، اذ أن حركة التحرير العربية تجتاز فترة مخاض في الظرف الراهن، بامكانها ان تسفر عن نتائج جد مهمة بالنسبة لمستقبل أمتنا العربية.

ان معالجة اوضاعنا الداخلية وما تطرحه من مهام مستعجلة لدعم التيار القاعدى بمختلف روافده وتسليحه ايديولوجيا وربطه بالجماهير أوثق ارتباط.. ان هذه المعالجة ان هي تمت بنجاح، فسوف تكون مساهمة في تقديم نضال شعبنا من اجل التحرير وتحقيق طموحات جماهيرنا الكادحة في بناء صرح المجتمع الاشتراكي.

وهذا النضال يرتبط بشكل عضوى بنضال باقي الشعب العربي من اجل أمة عربية متحررة موحدة واشتراكية.

وهذه الاهداف بمجملها تندرج في اطار مصارعتنا الدولية مع القوات الامبريالية الرجعية ومناهضتنا لها جنبا الى جنب مع باقي القوات التحررية والاشتراكية.

هذه اذن منطلقات مبدئية ثابتة نستمدها من تجربة أمتنا العربية وقواها الحية، ومن قناعاتنا وايماننا الراسخ بأهداف التحرر الكامل الناجز، والوحدة الشعبية الحقيقية. السؤال المطروح اذن هو: ما علاقة "الاتحاد العربي الافريقي" بهذه القناعات؟ وهل يتعلق الامر بنفس الاهداف الاستراتيجية المذكورة.. امران لهذه المبادرة طبيعة خاصة واطار غير الاطار الذى نتحدث عنه.

للاجابة على هذا السؤال، سنضع جانبا بطبيعة الحال كل اعتبار ذاتي أو تقييم مجرد أو حكم على النوايا والنيات، وسنستحضر بكل بساطة الظروف الواقعية والموضوعية التي أحاطت بقيام "الاتحاد" ومختلف الاعتبارات التي قادت الطرفين الى هذا التعاقد، والتي لا يخفيها ولا ينكرها أيّ منهما.

أولا: جاء "الاتحاد" المذكور في سياق وضع داخلي غاية في التأزم بالنسبة للمغرب وفي كافة المستويات:

ـ أزمة اقتصادية/ اجتماعية تضع البلاد على حافة الافلاس التام، وتهدّد القوت اليومي للجماهير المغربية.

ـ أزمة سياسية مستمرة ومتجذرة، عالجها النظام ولا يزال، بالهروب الى الامام وربح الوقت عبر الحلول الترقيعية التي تسمح له بتأجيل التناقضات الداخلية، واللعب عليها ومحاولة تصديرها باستمرار.

وضمن سياسة الهروب الى الامام هذه، انعقد بالمغرب أول مؤتمر صهيوني من نوعه، من حيث انعقاده فوق أرض عربية، بتحضير وضيافة من طرف النظام وقوى الاحتراف والارتزاق السياسي الملتفة حوله، هدفه الاساسي في ذلك: ابراز نفسه أمام الامبريالية والصهيونية كحليف أمين، وصديق وفيّ مستعد لتقديم كل الخدمات، بما فيها القذرة، والقيام بجميع الادوار التي تخدم مصالحها، مقابل دعمه ومساندته ومدّه بكل المعونات، بدءا بالمال والجوائز وصولا الى وسائل القمع الموجهة مباشرة ضد الشعب المغربي، ومرورا بالدعم السياسي والامني...

وما هذا "المؤتمر" في الحقيقة الا خيانة عظمى وطعنة موجهة للامة العربية من الخلف ووصمة عار في جبين كل "مغربي" ساهم فيه او حضره او زكاه او حضر له...

ـ ويأتي "الاتحاد" أيضا في ظروف يشهد فيها نضال الجماهير الشعبية نهوضا عظيما، خاصة بعد انتفاضة يناير المجيدة وما خلفته من شهداء بررة، وما سجلته من دروس وبطولات...

كما يأتي في ظروف يزداد فيها وعي الجماهير ارتفاعا وتعمقا، وتنفضح أكاذيب النظام وتكتيكاته، سواء من خلال فشل ما سمي بـ"المسلسل الديموقراطي" واقبال فئات واسعة من الشعب على مقاطعة التجربة الانتخابية المزيفة، وفضح لعبة "الديموقراطية" للنخب المحظوظة المستفيدة، والقمع والبطش بالفئات الشعبية والقوى الحية في البلاد.. او بالنسبة لاوهام "الاجماع الوطني" الذى اتضح للجميع في صفة "اجماع للنخب المحظوظة" ضد الشعب وسيادته ومصالحه العليا..

ثانيا: اما على صعيد المنطقة ككل، فلقد شهدت الاوضاع عدة تطورات، منها على الخصوص:

ـ عقد اتفاقية بين أنظمة الجزائر وتونس، ومع موريتانيا لاحقا، بشكل محوري يخدم مصالحها الخاصة.

ـ اشتداد محاصرة النظام الليبي من طرف الامبريالية والرجعية العربية مدة غير قصيرة: أحداث خليج سرت، الحصار الاقتصادي والسياسي...

ـ اقبال ليبيا على حملة ديبلوماسية لفك عزلتها من خلال تطبيع علاقاتها مع السعودية والمغرب، وتهدئة او حل عدد من المشاكل الساخنة، وعلى رأسها مشكلة تشاد.

ـ يأتي هذا بعد فشل وتفكك واندثار جبهة الصمود والتصدى، وتعثر، بل تجميد التحالف الثلاثي بين ليبيا واليمن الديموقراطية وايثيوبيا، ثم توتر العلاقة بين ليبيا والجزائر...

هذه اذن هي الوقائع الحية والظروف المعاشة التي أعلن فيها عن "الاتحاد العربي الافريقي" في قمة وجدة، والذى كان بمثابة المفاجأة الكبرى بالنسبة للشعوب والحكومات على حد سواء...

وانطلاقا من هذه الظروف العينية، تتضح بكل جلاء الدوافع الذاتية التي دفعت بكل طرف على حدة في اتجاه التحالف. وليس خروجا عن الموضوعية في شيء القول بأن مجمل هذه الدوافع تنطلق من ضرورة تلبية حاجيات ظرفية،

هكذا يظهر أن "الاتحاد" ليس تجسيدا للطموحات الشعبية في الوحدة كما نفهمها، بقدرما يجسد التقاء محوريا فوقيا، لا يختلف من حيث الطبيعة والدوافع عن الاتفاقية المحورية هي الاخرى، بين الجزائر وتونس وموريطانيا.

ان الزاوية التي نتناول منها هذا التقييم هي زاوية أصحاب قضية: قضية تحرر الشعب المغربي وانعتاقه.. فكل ما يخدم هذه القضية نصنفه ايجابيا، وكل ما يمسها او يلحق الضرر بها نعارضه ونقاومه.. وبالتالي، فاننا لن نعترض من اجل الاعتراض، ولن نتدخل في الشؤون الداخلية للغير، والتي نجهلها على كل حال..

من هذه الزاوية، نسجل الاستغلال الفائق، والفوائد السياسية والمادية التي جناها ويجنيها النظام المغربي من مبادرة الاتحاد هذا وفي كافة المستويات، علما بأن أيّ تعزيز للنظام وتقوية له في مواجهة تناقضه الاساسي مع الشعب المغربي، هو بطبيعة الحال، وبالضرورة، اضعاف لهذا الشعب ولقضيته:

ـ فعلى المستوى الاقتصادى، يستفيد النظام من جهة من المعونات والامتيازات المالية المقدمة له بشكل مباشر من أجل التخفيف من حدة أزمته وسدّ بعض حاجياته المستعجلة من جهة، ومن جهة ثانية: تنشيط مصالح طبقته، حفنة البورجوازيين والسماسرة، الذين فتحت أمامهم السوق الليبية لترويج بعض المنتوجات والحصول على أرباح اضافية. أما من جهة ثالثة فان التهريج الهائل الذى عمّ جميع أنحاء البلاد حول امكانيات الشغل في ليبيا، سواء من خلال أبواق الاعلام، أو من خلال فتح مكاتب خاصة بتصدير اليد العاملة لليبيا في جميع الاقاليم.. ان هذا التهريج يسمح للنظام بايهام الجماهير، وخاصة الشباب، بانه قد عثر على حلّ سحرى لمشكلة البطالة، وان أبواب الجنة قد فتحت.. في الوقت الذى لا يمكن فيه للتشغيل بليبيا أن يساهم بأيّ قسط معقول في حل هذه المشكلة.

فبضعة آلاف من المواطنين الذين سيصدرون الى ليبيا لا يشكلون سوى نقطة في البحر بالنسبة للعدد الاجمالي للبطالة، الرسمية منها والمقنعة.

ـ وعلى المستوى السياسي، فلقد تم توقيت الاستفتاء حول "الاتحاد" بشكل متعمّد مع موعد ما سمي بالانتخابات التشريعية، علما بأن مشروع "الاتحاد" هو من مبادرة وانجاز النظام وحده.. ولذلك يجب أن تحرز على أكثر من ٩٩٪ من التاييد ! في حين أن الانتخابات، التي تهم أزيد من ١٤ حزبا ـ في اطار التعددية والديموقراطية المغربية التي لا تضاهيها ديموقراطية.. ـ قد سجلت النتائج التي أرادها النظام والتي تجعله "فوق الجميع"، ومتمتعا بالاغلبية، والاجهزة والمؤسسات التابعة له. والنتيجة من كل هذا، أن مشروع "الاتحاد العربي الافريقي" وما رافقه من تهريج وتغليط، قد شكّل عنصرا قويا في دعاية النظام ودعما سياسيا أكيدا له، ضمن سياسته الرامية الى منع سيادة الشعب وتزوير ارادته وخنق طموحاته الوطنية والقومية. وهذه الاستفادة ليست ظرفية فحسب، ولا تعني الانتخابات فقط، بل انها تدعم وتعزّز ما سمي بالاجماع الوطني وتخدم أهدافه العامة الرامية الى اضفاء الصفة الوطنية والقومية على نظام غارق في التبعية والعمالة للامبريالية والصهيونية، ومثقل بجرائم التقتيل والقمع والبطش بأبناء الشعب المغربي.. وبالتالي فان هذه الاستفادة ستستمر طالما استمر "الاتحاد" المذكور.

وبما أن "الاتحاد" هو عبارة عن وحدة بين دولتين، تم في قمتهما، تتفرع عنه مؤسسات وهيئات مشتركة، فان السؤال يطرح مباشرة حول شرعيته وتمثيليته الحقيقية... فما هي مثلا تمثيلية وشرعية الهيئة التشريعية التي سيساهم فيها ستون برلمانيا من المغرب، في حين أن الكل يشهد بتزوير الانتخابات في المغرب وبـ"تعيين" البرلمانيين وفق ارادة النظام وحساباته الخاصة.

وتأتي هذه المبادرة في غيبة عن القوى الشعبية الحية الممثلة فعلا لامال وطموحات الشعب المغربي والمكافحة من أجلها ـ بل ان بعض البنود "الامنية" من الاتفاقية موجهة بصريح العبارة ضدها ـ وعلما بأن قوى الاحتراف والارتزاق السياسي التي هللت وطبلت لـ"الاتحاد" ـ بعدما كانت بالامس القريب تطعن وتصارع وتشتم النظام الليبي ـ لا تمثل سوى رأيها المساير والمطابق والمبرر لرأى وقرار الحكم في القضايا الجوهرية التي تهم مصير بلادنا.

ومن ثم، فان هذا "الاتحاد" سيعرف نهايته وقت انتهاء الاسباب والدوافع التي كانت من وراء قيامه.

أما الوحدة العربية التي نريدها، ومبادئ النضال القومي كما نفهمها ونؤمن بها، فهي التي ذكرنا بها في بداية هذا المقال، استنادا لـ"مشروع الارضية التوجيهية" للاختيار الثوري.

الامة العربية
في مواجهة الانسداد التاريخي الراهن

حوار مع الكاتب الفلسطيني محمد حافظ يعقوب*

تعيش الامة العربية، وقضيتها المركزية: قضية تحرير فلسطين، أزمة متميزة عن سابقاتها سواء في مستوى الحدة أو في طبيعة الاشكالات والمخاطر التي تفرزها.

وللاحاطة بهذا الواقع، ومحاولة تلمس آفاق تطوره المستقبلي، وتوضيح المهمات التاريخية الاساسية الملقاة على عاتق الوطنيين والتقدميين العرب أيا كان موقعهم، ليست هناك من وسيلة أجدى وأفضل من الحوار الواسع والمفتوح على كل وجهات النظر، والشامل لكل القضايا، السياسية منها والثقافية.

ومساهمة منها في تنظيم النقاش الصريح والواضح الذى يقتضيه الظرف، تشرع "الاختيار الثورى" في مجموعة من الحوارات مع مثقفين ملتزمين، ومناضلين من مختلف الاتجاهات والانتماءات السياسية الديموقراطية.

وفي الحصة الاولى من هذا الحوار، نلتقي بالكاتب الفلسطيني المعروف محمد حافظ يعقوب.

(*): من بين مؤلفات محمد حافظ يعقوب: ترجمة وتقديم لـ"سوسيولوجيا ماركس وفلسفته الاجتماعية"، ١٩٧٢، دار دمشق ـ "نظرة جديدة الى تاريخ القضية الفلسطينية"، ١٩٧٣، دار الطليعة، بيروت ـ "التخلف العربي والتحرر العربي"، ١٩٧٧، دار ابن رشد، بيروت ـ "الاستيطان الصهيوني"، ١٩٧٨، مؤسسة الارض بدمشق.

"الاختيار الثورى": هل لكم، في البداية، أن تسلطوا بعض الاضواء على الاسباب التاريخية العامة التي أدت بالامة العربية الى الازمة التي تعيشها، وهل تعتقدون أن الوضع الراهن له مميزاته ومعطياته الخاصة به، أم أنه مجرد نتاج تطور تاريخي؟ وما هي دلالات ومعاني هذا التطور؟ وما حيز المشروع الصهيوني داخلها؟

الاخ يعقوب: برايي انه لا يمكن فهم ما يجري الان فهما صحيحا، الا اذا عدنا الى أصول وجذور المشروع الصهيوني على أرض فلسطين. واعتقد أن هناك اكثر من اطار يمكن وضع المشروع الصهيوني داخله لفهم أهداف ومرامي واغراض هذا المشروع. الاطار الاول هو ما يمكن تسميته بالعلاقة شرق ـ غرب*، غرب صاعد وواثق من نفسه وفلسفته، وآلهته التي هي آلهة التجارة والصناعة وفكرة التقدم ووحدة البشرية ووحدة الكون، والتبادل التجارى بما في ذلك البضائع والانسان.. وشرق هابط مطلوب منه أن يرضخ لهذا الغرب الصاعد ولاغراضه ومراميه وللفتح المطلوب فيه. اقصد بذلك أن المشروع الصهيوني لا يخرج عن اطار حملات التوسع الامبريالي نحو البلاد التي سميت لاحقا بالعالم الثالث بما في ذلك العالم الجديد اى القارة الامريكية. هذه العلاقة، علاقة الشرق والغرب على مستوى العالم، والتي يمكن تسميتها بالمسالة الشرقية على مستوى العالم العربي والاسلامي، أى مسالة تقرير مصائر الشعوب الواقعة ضمن الاراضي التي تديرها الدولة العثمانية آنذاك، لصالح هذا الغرب الامبريالي التوسعي. وعلى مستوى تفكير الغرب بشكل عام كانت هناك تجربة القارة الامريكية واستعمارها استعمارا استيطانيا، التي اثبتت بالنسبة لهم انها أفضل انواع الاستعمار وذلك لسببين:

ان تخلق في البلد المغزو مجموعة من الناس لها مصالح مستمرة في الغرب، اى في المتروبول. هذه المجموعة البشرية مضطرة بحكم مصالحها ايضا أن تقف ضد مصالح الاكثرية الموجودة في الارض، او أن تبيدها كما حدث للهنود وفي نيو زيلاندا ومناطق اخرى، او ان تزيحها من اراضيها كما حدث في الجزائر أو جنوب افريقيا. هذا على المستوى التاريخي. أما على المستوى الاقتصادى، فهذا

(*): المقصود بالغرب هنا، هو اقطار اوروبا الغربية الرأسمالية التي أعادت، اعتبارا من القرن الثامن عشر وربما قبل ذلك بقليل، تكوين العالم برمته تكوينا جديدا لصالحها. والمقصود بالشرق، ليس الشرق الجغرافي، بل كل اقطار العالم التي سميت لاحقا باقطار العالم الثالث.

يضمن أيضا تطبيق نفس التجربة الموجودة في البلد الاصل على مستوى ونطاق البلد المستعمر. لا اتحدث عن تبرير عملية الغزو لان ثمة دائما أشكالا كثيرة من التبريرات، منها على سبيل المثال، الفكرة الليبرالية الاقتصادية القائلة بحرية الانسان في التنقل والحركة، مثله مثل البضاعة، والمهمة الحضارية لتحضير الشعوب المتخلفة، ونشر الحضارة والادب والثقافة الغربية، اى ان هذا النوع من الاستعمار الذى يوسع جبهة التوسع الاوروبي، هو من الناحية الاخلاقية عمل لا يتنافى مع الاخلاق الحضارية أو الدين أو التاريخ الخ... سواء تم ذلك عن طريق المدفع أو الفكرة.

وخلاصة القول، ان تبريرات الغزو كانت دائما موجودة عند المستعمر. ويجب فهم المشروع الصهيوني اذن من هذا المنطلق. بمعنى، يجب ان لا نبحث عن العقيدة كالدين اليهودى أو الفكرة الاشتراكية، لخلق المسوّغات لغزو فلسطين، بقدرما نبحث عن التاريخ والاصول التاريخية لهذا الغزو. ومثل ما قال ماركس: "ان التاريخ هو العلم الوحيد الجدير بحمل هذا الاسم"، اى اسم العلم، لانه هو الاطار لفهم ما يحدث فعلا، وفي اطاره لا تكون الافكار مجردة بل تصبح وظائف تسوّغ حركات الطبقات أو مصالح الطبقات والاهداف المادية الواضحة والملموسة.

ان أول سؤال نطرحه من هذا المنطلق هو: لماذا فلسطين؟ برايي كان ذلك لمجموعة من الاسباب، اولها ان فلسطين تقع في منطقة، نستطيع ان نقول عنها انها متوسطة في العالم العربي، هذا العالم العربي الذى يقع في مركز متوسط بالنسبة للعالم القديم: آسيا وافريقيا واوروبا. وقد قال يوما ما نابليون بونابارت: "ان من يمسك بمنطقة الشرق الاوسط، يمسك العالم القديم، ومن يمسك فلسطين، يمسك هذا الشرق". كما قال ايضا: "ان فلسطين هي مفتاح العالم".

والمطلوب في فلسطين، ليست اراضيها المحدودة الموارد والخيرات التي تكاد لا تكفي لشعبها، بل موقعها اساسا. ومن ناحية ثانية، فان تجربة الانجليز في القارة الامريكية ونيو زيلاندا وفي استراليا وجنوب افريقيا قد اثبتت ان افضل انواع الاستعمار، هو الاستعمار الاستيطاني. ولما لم يكن لدى الانجليز مصادر بشرية وفائض في السكان اضطروا للبحث عن مصادر بشرية جديدة، اذ ان تجربة استيطان الولايات المتحدة الامريكية ونيو زيلاندا اظهرت لهم انه من الممكن استخدام مجموعات بشرية اخرى (برتغاليين او اسبان او ايطاليين) وتحويلهم الى جزء من السياسة العامة لهذا البلد. واختيار اليهود لاستيطان فلسطين يندرج ضمن هذا الاطار، اى ان تهجير اليهود الى فلسطين يؤمن مصالح سياسة المستعمر في الشرق بنفس المقدار الذى أمن فيه الفائض البشرى الانجليزى والمجموعات البشرية الاخرى

التي التحقت فيما بعد، استيطان الولايات المتحدة الامريكية ونيوزيلانداواستراليا. وكان المطلوب فعلا، هو خلق حالة بشرية على مستوى فلسطين، تضمن المصالح الانجليزية الممتدة من أوروبا الى العالم العربي والهند وجنوب شرق آسيا. فبريطانيا اذن هي التي بدات منذ مطلع القرن التاسع عشر، وقبل هرتزل بسبعين او ثمانين سنة، بالدعوة الى جعل اليهود يتبنون فكرة استيطان فلسطين. وازدادت هذه الدعوة حماسا في مرحلتين: الاولى، أثناء غزو نابليون للشرق وندائه في أواخر القرن الماضي لليهود بالتوجه الى فلسطين. وقام الانجليز بنفس الدعوة وباعمال كثيرة في هذا الاتجاه منها شراء الاراضي بأثمان بخسة في فلسطين وارسال المبعوثين الانجليز، ومنها كذلك الدعوة الصهيونية في أوروبا الشرقية. وهناك الكثير من الدلائل التي تشير الى أن أصابع البريطانيين كانت من وراء الاعمال الاولى التي قامت بها بدايات التنظيمات الصهيونية في فيينا مثلا..

باختصار، هدف المشروع الصهيوني هو خلق حالة بشرية معادية للمنطقة مهمتها الصراع ضد المنطقة والهائها في عملية لها أول وليس لها آخر... والفرق بين ما حصل في فلسطين وما حصل في القارة الامريكية ليس فرقا في الزمان ــ ثلاثة قرون ــ بل في طبيعة الوضع العام في المنطقة وفي العالم. فالفرق الاول يتجسد في كون الحالة العربية في ذلك الوقت كانت في بداية صعود ما الذى تجلى في مجموعة من الاحداث: ثورة ١٩١٩ في مصر، ثورة ١٩٢٠ في العراق، ثورة ١٩٢٥ في سوريا، وبداية النهضة في أقطار المغرب العربي الحديث: حركة ابن الامير عبد القادر الجزائرى، تكوين الاحزاب وبداية الاصلاح الديني، الحركة الدستورية في تونس، وثورة الريف والحركة الاستقلالية في المغرب، وثورة الشعب الفلسطيني في ذلك الوقت. ومن الناحيةالثانية، فان الامكانيات البشرية للحركة الصهيونية كانت ضعيفة بالرغم من كل الدعم الامبريالي العالمي الذى قدم لها. وظلت الحركة الصهيونية عاجزة عن استقدام أو تهجير فئات واسعة من الهيود حتى أواسط الثلاثينات تقريبا، اى أثناء الحرب العالمية الثانية. هذا يفسر لنا لماذا اضطرت بريطانيا الى ابقاء مائة الف عسكرى انجليزى على أرض فلسطين وفي رقعة لا تتسع لكل هذه القوة وسلاحها. ومن ناحية ثالثة، حدث في العالم وابتداء من أكتوبر ١٩١٧ نوع من الاستقطاب العالمي لم يسبق له مثيل على الاطلاق مع نشوء الدولة الاشتراكية الاولى في العالم.

ومجمل القول، لم تكن المهمة الاستيطانية للوطن العربي وفلسطين بالذات سهلة، مثلما حصل في أمريكا الشمالية ونيو زيلاندا وغيرها. ولولا الظروف الدولية على مستوى أوروبا آنذاك ومجموعة من السياسات التي ساهمت في دفع بعض

اليهود للهجرة الى فلسطين، لكان المشروع الصهيوني قد فشل.

احب أن اضيف في هذا السياق انه من المعلوم اولا أن التاريخ لا يمكن تفسيره تفسيرا بوليسيا، اى أن القضية ليست قضية مؤامرة على الشعب الفلسطيني بقدرما هي ضد اليهود.. بل ان التفسير الحقيقي يكمن في مجموعة من معطيات القرن التاسع عشر. فنحن نعلم انه كان مطلوبا أن تبقى الدولة العثمانية ضعيفة وعدم اعطائها اية امكانية للتقدم حتى يتم حل المسألة يوما ما لصالح الغرب. وفي مرحلة من المراحل استمرت الدولة العثمانية في الوجود، ليس لانها قوية بل لسبب خوف كل الدول الاوروبية من ان تنفرد احداها بهذه الدولة قبل حصول الاتفاق بين الدول الاوروبية على تقرير مصيرها. وحلت حملة نابليون، وكان من أهدافها في ذلك الوقت، ليس فقط الاستيلاء على مصر، بل تأسيس هند اخرى مقابل الهند الانجليزية التي فشل الفرنسيون في الاستيلاء عليها، حتى تصبح فرنسا امبراطورية البحر الابيض المتوسط، ومن أجل اضعاف بريطانيا على مستوى القارة وقطع الطريق المعروفة في ذلك الوقت بطريق الهند. هذا يفسر كيف فهم الانجليز هذه التهديدات وما فعلوا لمواجهتها اذ ادخلوا المشروع الصهيوني حيز التنفيذ لضمان مستقبل منطقة الشرق العربي على المدى البعيد لصالحهم. وتجدر الاشارة الى ان الانجليز هم أول من فتح قنصلية بمدينة القدس ثم المدن الفلسطينية الاخرى، خلافا للعادة والعرف وحتى الاهمية. فالقدس كانت ذات أهمية ثانوية اداريا مقارنة بالمدن الاخرى. وهم الذين منحوا الحماية والجنسية لكل يهودى ياتي الى فلسطين مهما كانت جنسيته الاصلية ــ وهذا امتياز كبير في ذلك الوقت ــ واسسوا عشرات الجمعيات بهدف "احياء الشعب القديم على ارضه".

ومنذ عام ١٩٣٩، مع صعود محمد على حاكم مصر، ثم دحره فيما بعد على ابواب آسيا الصغرى، اصبح توطين اليهود في فلسطين سياسة رسمية، وتبنّى وزير الخارجية هذا المشروع وكذلك سياسيين انجليز كبار... وظل هذا جزءا من السياسة العامة حتى عام ١٩١٧، سنة الاعلان عن وعد بلفور، بل ان هناك الكثير من السياسيين الاوروبيين من اشاروا الى أن الحركة الصهيونية وقت ظهورها وصعودها هي حركة انجليزية. وهناك من الشخصيات الانجليزية، مثل مونتيفيورى ولورانس أوليفانت ومجموعة من الضباط من مستويات عليا الذين اشتغلوا في الاربعينات من القرن الماضي لصالح الحركة الصهيونية. وهل من الصدفة أن اعلان وعد بلفور جاء في نفس التاريخ الذى تمّ فيه تقسيم بلاد الشام باتفاق بين فرنسا وانجلترا، وهل من الصدفة كذلك ان يتمّ انشاء فيلق يهودى داخل الجيش

الانجليزى، ليست له من مهمة الا الاجهاز على أرض فلسطين، وهل من الصدفة ايضا أن تغلق أبواب أوروبا في وجه المهاجرين اليهود القادمين من أوروبا الشرقية لاجبارهم للهجرة الى فلسطين..؟

والحقيقة أن فهم المشروع الصهيوني يجب أن يندرج ضمن فهم وتحليل اتفاقية سايس بيكو ١٩١٦ بين الانجليز والفرنسيين لتقسيم المنطقة العربية الى منطقتين: فرنسية وانجليزية. وفي جزء من هذه الاخيرة تم اصدار وعد بلفور. وبهذا الصدد قال الانجليز صراحة انهم يريدون "جدارا بشريا غريبا يحمي قناة السويس". أما حاييم وايزمان فيعتبر هذا الجدار بمثابة "حصن أمامي للحضارة الغربية في وجه البربرية".

وهذا يعني الحفاظ على الحدود المصطنعة وعلى حالة التقسيم التي خلقت لانشاء دول صغيرة ضعيفة ومتقاتلة فيما بينها، وحماية هذا التقسيم والتمزيق عن طريق المزيد منه وبواسطة الكيان الصهيوني "كجدار وحصن امامي"...

"الاختيار الثورى": نستخلص من عرضكم التاريخي هذا، البالغ الاهمية، بمعانيه الجوهرية وتدقيقاته التفصيلية، ان المشروع الصهيوني يندرج في نهاية التحليل ضمن الهجمة التوسعية للرأسمال الاستعمارى والامبريالية.. لكن، هل يمكن التسليم بنجاح المشروع الصهيوني ونحن مع نهاية القرن العشرين، أم فشله؟ وكيف تنظرون لتعامل وتعاطي المنطقة العربية مع هذا المشروع ايجابا أو سلبا، مقاومة أو رضوخا؟

الاخ يعقوب: أعتقد أن الغزو الامبريالي مثله مثل عمليات تاريخية أخرى يكتسي وجهان: وجه خارجي يتجسد في العمليات الخارجية التي تستهدف اقحام مشروع ما وادخاله بواسطة العنف بالرغم من المقاومة أو عدم الرضى، ووجه داخلي يتجسد في مجموع ردود الافعال الايجابية أو السلبية اتجاه هذا الاقتحام. وقد يحدث في مرحلة من المراحل انخراط جزئي أو كلي للوجه الثاني الداخلي في الوجه الاول الخارجي، بحيث يصبحان متكاملين يدعم الواحد منهما الثاني.

وبالنسبة للمشروع الصهيوني تحديدا في المنطقة العربية، يمكن القول أنه نجح نجاحا جزئيا أو فشل فشلا كليا، حسب فهمنا ورؤيتنا لموضوع النجاح والفشل.

فاذا ما اعتبرنا الاهداف المباشرة للمشروع، حسب أقوال أصحابه، أى تأسيس وطن قومي لليهود على أرض فلسطين، نجد نوعا من النجاح، ولكن اذا ما

اعتبرنا أن أهداف هذا الكيان هي "جمع كل اليهود في العالم"، نجد أن هناك فشلا في تحقيق هذه الاهداف. ففي مدينة نيويورك لوحدها يعيش من اليهود أكثر ممن يعيش على أرض فلسطين بكاملها. وفي فرنسا الان مثلا أعداد كثيرة من اليهود الذين هربوا من "اسرائيل". واذا ما قلنا أن المشروع يفترض قبوله من طرف المنطقة العربية، نجد انه نجح نجاحا جزئيا وفشل فشلا كليا، لانه موجود اليوم ضمن الخريطة ويحسب له حساب في المشروعات السياسية وفي برامج الانظمة القائمة من جهة.. ومن جهة ثانية، فانه ظل مرفوضا في العمق داخل الوطن العربي بدليل هذه الاجيال من "الكاميكاز" التي لا زال الشعب الفلسطيني ينتجها... واذا كان الصهاينة قد غيروا الاسماء والهويات: فلسطين اصبح اسمها "اسرائيل" والقدس/ "اورشليم".. فان أبناء فلسطين الصغار يعرفون أن فلسطين ليست اسرائيل وان القدس هي القدس.. والشعب الفلسطيني لا زال موجودا حتى الان بالرغم من مشاكله الخاصة به، وهو لا زال يطالب بأرضه. وبهذا المعنى فان المشروع الصهيوني لم ينجح نجاحا كليا، لكن بالمقابل يمكن الحديث عن مجموعة من الظواهر ـ ليس بقصد ادانتها أو رفضها أو القبول بها، لكن فقط ادراكها والوعي بها كحقائق موضوعية ـ تتجسم أساسا في تعامل الانظمة العربية بشكل خاص والحركات السياسية العربية بصفة عامة مع المشروع الصهيوني، وذلك عبر ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الاولى: هي مرحلة الرفض المطلق للمشروع الصهيوني، اذا نظر اليه أنه لا يملك اى أساس من العدالة أو من امكانية النجاح.

وفي ذلك الوقت كان الفلسطينيون جزءا من بلاد الشام بشكل مندمج تماما بشريا وسياسيا واقتصاديا بالرغم من بداية استعمار المنطقة وتقسيمها ورسم الحدود داخلها: تلك الحدود التي لم تكن الجماهير تتعامل معها كحقائق واقعية، وحتى الطبقة البورجوازية كانت تتعامل مع هذه الحدود وكانها غير موجودة. فنشات الحركات السياسية بشكل مشترك وبدون أى فرق بين الفلسطينيين والسوريين واللبنانيين والاردنيين. ومع تطور المشروع الصهيوني ـ ازدياد عدد المهاجرين ومرور حوالي عقد من الزمن ـ بدات الحركات السياسية تنقسم على نفسها بحكم الاوضاع المفروضة على المنطقة واصبح الاردنيون والسوريون والعراقيون و.. يلتفتون الى تحرير ارضهم كهدف وكاهتمام مباشر وبدعوى ـ قد تكون صحيحة في حد ذاتها ـ أن تحرير أى قطر عربي من الاستعمار هو مساهمة في تحرير فلسطين وتحقيق لاهداف الامة العربية. وهذا ما كان يصادق عليه الفلسطينيون انفسهم، فصار السوريون يطالبون باستقلال سوريا والفلسطينيون بتحرير فلسطين والمصريون بمصر

و... ودخلت المنطقة في هذه المرحلة الثانية ـ بعد مرحلة الرفض المطلق ـ التي يمكن اعتبارها بشكل من الاشكال، نجاحا للمشروع الصهيوني، لانها سمحت للاستعمار والصهيونية بالانفراد بالفلسطينيين الذين تركوا يواجهون مصيرهم من ناحية واقعية لوحدهم.

اما المرحلة الثالثة والتي نعيشها حاليا، فقد شهدت تثبيت وجود "اسرائيل" ككيان قوى قياسا بالهزائم والفشل في موقف التصدى، واصبح المطلوب امام هذا الامر الواقع، هو التخفيف من أذى وخطورة هذا الكيان الذى يهدد الاستقرار، والمقصود هنا استقرار الانظمة، والتوصل الى نوع من الاتفاق التعاقدى بشكل ما معه على أرضية قرارات الامم المتحدة أو غيرها، بدعوى أنها هي "الحلول الوحيدة الممكنة".

وهكذا انتقلنا تاريخيا من موقف الرفض المطلق الواثق من فشل المشروع الصهيوني الى موقف التعامل مع هذا المشروع كواقع وحقيقة قائمة بحد ذاتها. ولرسم الصورة كاملة، يجب القول ام ماساة الفلسطينيين تاتي في الحقيقة من أنهم كانوا يسرون في خط مواز لهذا التطور كله.. فعلى امتداد تلك المراحل الثلاث، تحققت عمليات تاريخية اخرى في أرض الواقع يمكن وصفها على الشكل الاتي:

ـ على المستوى الاجتماعي، ومع تطور النضال الوطني القطرى، شكلت انواع من الشعوب رسختها فيما بعد الدول التي قامت، واصبحت شعوبا سورية وعراقية وأردنية ولبنانية وتونسية وجزائرية ومغربية.. واصبح لها حركاتها السياسية ودولتها وجيشها ومصالحها وطبقاتها ويساريوها الذين يتحدثون عن صراع الطبقات فيها.. وباختصار تكونت شعوب على أرضية التقسيم الاستعمارى في الوقت الذى كان فيه الفلسطينيون يسيرون بخط مواز في اتجاه تفتت هويتهم الوطنية.

وقد يكون من مفارقات التاريخ أن تتكون هذه الشعوب العربية ويعلن رسميا عن قيام دولها وكذلك "دولة اسرائيل"، في نفس الظرف الذى يتم فيه تفتيت الفلسطينيين وتشريدهم من ارضهم. وهكذا تحول الانسان العربي بصفة عامة الى سورى وعراقي ولبناني وأردني... اما العربي الفلسطيني فظل مفقود الهوية الوطنية وبقي الوحيد الذى يفتقر الى دولة ووطن، أى الوحيد الذى ظل في حالة ما قبل عام ١٩١٧.

ـ والى جانب كل هذا، نشات ايضا نظم اقتصادية خاصة بكل قطر على حدة، وكذا الانظمة الاجتماعية التي تعبر عنها بطبقاتها وفئاتها التي أصبح لها اليوم مصالح سياسية خاصة بها.

– ونشأت أيضا نماذج من ثقافات التغريب والحداثة وانشاء الدول على النمط الغربي، وهذا في المحصلة الاخيرة نوع من الانخراط في المشروع الامبريالي بشكل عام. اما ماساة الفلسطينيين الراهنة، فانها تكمن في كونهم لم يدركوا حتى الان أن ليس لهم مكان ضمن السياسيات الرسمية الراهنة في الخريطة الحالية، واقول انهم لم يدركوا لانهم مستمرين في التعامل مع الانظمة فقط.

والمطلوب بالنسبة لهم، ضمن هذه السياسات، هو "حل دولة" على اساس مشاريع ريغان وفاس وغيرها. وهذا الحل يعترف بحقوق للفلسطينيين ولكنه يعترف أيضا لـ"اسرائيل" بوجودها، ويوفر في ذات الوقت اتفاقا تعاقديا بين الانظمة الموجودة في المنطقة بما في ذلك اسرائيل، يشمل ضمانات دولية تمنع اسرائيل من الاعتداء على أية دولة أو نظام عربي آخر. وفي هذه الحالة، اين هو موقع الفلسطينيون؟ وماذا سيصبحون؟

وهذه هي خلاصة الوجه الداخلي للامبريالية في العالم العربي، اى انخراط هذا الاخير في النظام الراسمالي العالمي كجزء من توسع هذا النظام.

"الاختيار الثورى": لكن يمكن أن يفهم من تحليلكم هذا أن الشعوب العربية قد قد حصلت على أرضها ودولتها واستقلالها وتحررها ما عدا الشعب الفلسطيني الذى ظل مشردا وبدون هوية وطنية... بينما الواقع هو أن الهيمنة الامبريالية تشمل المنطقة بكاملها، بتفاوتات وصيغ مختلفة، تلك الهيمنة التي تسعى باستمرار الى تدمير هذه الشعوب من الداخل وضرب هويتها الوطنية والثقافية.

الاخ يعقوب: أنا أوافق على هذا الاستنتاج موافقة تامة. واضيف أن التدمير الاجتماعي والثقافي لم يكن من نصيب الفلسطينيين فقط، بل انه استهدف الامة العربية بكاملها. ففي الوقت الراهن هناك فكرة غامضة لدى الناس على اننا عرب، لكن هناك بالمقابل حقائق وسياسات قطرية تشمل السلطة والمعارضة الى حد مّا، وهذا جزء من "الانسداد التاريخي" الذى نعيشه، وقد يكون جزءا من ازمة هذه المعارضة في ابتعادها عن الجماهير التي تركت لوحدها لتنتفض ولتواجه القمع والقتل.

هذا ما يقودنا الى ضرورة مراجعة الافكار والبرامج والمبادىء والاسس التي تعلمناها سواء في المدارس العادية أو المدارس السياسية التي نشانا وترعرعنا فيها واعادة النظر في المصطلحات نفسها.

لكن مع كل هذا تبقى حالة فلسطين حالة خاصة، لان ما حدث للفلسطينيين هو استعبادهم واقتلاع جذورهم من أرضهم ونفيهم.. وبالتالي محاولة الغاء جذرهم التاريخي. وهذا لم يحدث للشعوب الاخرى التي اقحمت عنوة في سياق آخر، لكنهم بقوا على أرضهم ولا زال بامكانهم تصحيح مسارهم التاريخي. اما الفلسطينيون فقد ظل تصحيح مسارهم التاريخي مرتبطا بتصحيح مسار الامة العربية العام والذى يبدو حتى الان أنه مغلق، وهذه بالذات هي مشكلة وماساة الفلسطينيين. هذا بالاضافة الى معاناتهم من الثقافات السائدة (لدى الانظمة) والتي تسلّم بضياع أرض فلسطين كأمر واقع وتنادى بضرورة الحفاظ على باقي الاراضي العربية الاخرى حتى لا تضيع مثل فلسطين.. هذا هوجوهر الخط الساداتي وكل المشاريع الانهزامية الاخرى.

"الاختيار الثورى": اذا ما سمحتم لنا بتلخيص هذا الجزء الاول من حوارنا، يمكن القول ان جميع تبريرات المشروع الصهيوني قد سقطت وفشلت، الحضارى منها والديني والاجتماعي والايديولوجي في حين أن هذا المشروع قد حقق نجاحا جزئيا باعتباره مخططا استعماريا امبرياليا يسعى الى تقسيم وتمزيق الوطن العربي والسيطرة عليه، كمنطقة استراتيجية هامة وأساسية بالنسبة للعالم ككل، واقتلاع جذور شعب وتمزيق هويته وفرض – عن طريق العنف والاكراه – تكوين قلعة وترسانة امبريالية متقدمة في هذه البقعة الهامة من العالم التي زادت أهميتها مع تطور مصالح النظام الرأسمالي وبروز مسألة الطاقة والنفط كمسألة حيوية بالنسبة له مع بداية القرن الذى نعيش فيه... بالاضافة الى ظهور وبروز المعسكر الاشتراكي ودخول العالم بأسره في مرحلة استقطاب لم يسبق لها مثيل في المعسكرين الاشتراكي والرأسمالي، الشيء الذى جعل هذا الاخير يرى في اسرائيل وتقويتها الضمانة الحقيقية في مواجهة "تغلغل الاتحاد السوفياتي"، وحماية المصالح الامبريالية الجوهرية في هذه المنطقة الحساسة.

واذا كانت هذه هي المعاني والدلالات التاريخية الاساسية التي نستنتجها من كل هذه الحقيقة التاريخية، فكيف ترون انعكاساتها التاريخية على الوضع الراهن، خاصة بعد أحداث بيروت التي تعد ولا شك منعطفا بارزا في مسيرة نضال الشعب الفلسطيني

الاخ يعقوب : في الحقيقة يمكن فهم ما حدث في بيروت ضمن السياق العام التاريخي الذى أشرنا اليه سابقا، اى ان الصراع الذى ابتدا بين العرب من جهة، والامبريالية والصهيونية من جهة ثانية، تحول تدريجيا الى صراع مباشر بين "اسرائيل" والشعب الفلسطيني الذى ترك لوحده، في حين أن العالم العربي بانظمته القائمة ينشغل في قضاياه الخاصة. فالمغرب العربي (المغرب، الجزائر، تونس، موريتانيا، ليبيا) انشغل بمسالة الصحراء التي أصبحت تهم أكثر من طرف. وفي الخليج العربي، خرج العراق من الصراع العربي الاسرائيلي بالانخراط في الحرب مع ايران. وعلى مستوى بلاد الشام، يعيش كل نظام مشاكله الداخلية الخاصة، بالاضافة الى انعكاسات الاوضاع في لبنان. وسبق كل هذا اتفاقية كامب دافيد وما تلاها من مشاريع فهد وريغان وقمة فاس، لتسوية عربية اسرائيلية تحت رعاية الامبريالية الامريكية.

وهكذا فان المنطقة العربية بانظمتها القائمة، قد انشغلت بمسالة الاستقرار الداخلي، اى استقرار الحكم والحاكم. والواقع أن الفلسطينيين، خاصة في مرحلة تواجدهم القوى في لبنان، يشكلون خطرا على هذا الاستقرار لانهم يطالبون الانظمة العربية بمواقف وسياسات مناقضة لمصالحها، ويشكلون في نفس الوقت ملجا لكل المعارضات والحركات التقدمية بالمنطقة.

في اطار هذا الجو، أتى العدوان والاجتياح الصهيوني للبنان والاحداث التي رافقته، وفي الوقت الذى كانت تجرى فيه معارك، بكل ما للكلمة من معنى، كانت الانظمة العربية منشغلة بمصالحها الخاصة، وهي تتفرج. وهذا التفرج يعتبر دلالة اساسية على المرحلة الثالثة التي ذكرنا، ودلالة على رضى الانظمة العربية بـ"اسرائيل" والبحث عن تسوية معها باى شكل من الاشكال، اكثر مما هي دلالة عن وجود مشاكل داخل الصف الفلسطيني. وللوضوح، فانني لا استبعد وجود هذه المشاكل الداخلية، لكنني اضعها في اطارها التاريخي. فالفلسطينيون منذ وجودهم ونشاتهم كثورة، كانوا ملغومين بشكل أو بآخر بامتدادات الانظمة العربية، لكن السؤال هو : لماذا لم تنفجر هذه الامتدادات الا فيما بعد بيروت ؟ ولماذا تبحث الانظمة العربية بشكل علني ومعلن عن تسوية مع اسرائيل الان وليس قبل ؟ اى بعد ضرب الثورة الفلسطينية واضعافها وليس قبل ذلك. وهل من الصدفة أن تكون معظم المعارك الفلسطينية مع الانظمة العربية وليس مع "اسرائيل" ؟

وأنا لا ادعي ان القيادات الفلسطينية معصومة ومنزهة من الاخطاء، بل

بالعكس هناك العديد من الاخطاء والممارسات البيروقراطية، ولكنني أريد فقط وضع الامور في نصابها واطارها التاريخي. والا كيف يمكننا ان نفهم عدم انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني حتى الان، ووضع كل العراقيل في وجهه؟ فاذا كانت المشكلة فلسطينية داخلية، فان المجلس الوطني هو اطار حلها، فلماذا لا يوجد مكان لانعقاد المجلس الوطني الفلسطيني على ارض العالم العربي؟ وهذه ماساة حقيقية يعاني منها الفلسطينيون... ولماذا لا نجد هياكل عربية فعلية لدعم الثورة الفلسطينية دعما حقيقيا، ونجد فقط هياكل للوساطة والتسوية؟ ولماذا يجد الفلسطيني كفرد جميع ابواب الدول العربية مقفلة في وجهه، ويعاني من شتى العراقيل والصعوبات حتى في اطار زيارات عادية؟... ولماذا يدفع الفلسطينيون الى الاقتتال الداخلي والتمزق وسحب ما تبقى من شرعيتهم ومكاسبهم؟ ولمصلحة من يتم كل هذا؟ ...

خلاصة القول اذن، ان ما جرى في بيروت وما يجرى الان يندرج تماما في اطار المرحلة الثالثة، اى تحت عنوان : بحث الانظمة العربية على تسوية ما مع "اسرائيل"، وغير هذا هو عبارة عن تفصيلات تبقى ثانوية.

"الاختيار الثورى" : هذا يعني أن ما حدث في بيروت، هو مجرد أحداث نوعية أتت كتراكم لنتائج مرحلة بكاملها، وتوضيح نوعي في علاقة الانظمة العربية بالقضية الفلسطينية كنتيجة طبيعية لتعاملها معها خلال هذه المرحلة، وان ما يجرى الان، ما هو الا تجسيد لاحدى الدلالات التاريخية للمشروع الصهيوني، كمشروع امبريالي استيطاني، والذى سبق أن تحدثتم عنها بعمق وتفصيل. والواقع أن اسرائيل عندما اجتاحت لبنان بدعوى "الحفاظ على الامن"، فان الامن المقصود هنا هو أمنها ككيان وأمن الانظمة العربية أيضا. كما أن الانظمة عندما تتدخل لاذكاء الاقتتال والتفرقة والتمزيق وسط الثورة الفلسطينية، أو للبحث عن التعاقد السياسي مع اسرائيل، فانما تعمل على دعم نفس "الامن" المذكور، سواء بالطرق العسكرية والمادية، أو السياسية والديبلوماسية.

وفيما يتعلق بأزمة اليسار العربي التي أشرتم اليها، نرى من الناحية المنهجية أن الثورة الفلسطينية ليست خارجة عن اطار هذا اليسار باعتبارها جزءا منه، اى من القوى الوطنية والتقدمية

العربية. ومن هذه الزاوية، كيف تنظرون الى هذه الازمة وآفاق حلها؟

الاخ يعقوب: ان لازمة اليسار، بما فيه الثورة الفلسطينية، اوجها عديدة، ساركز على اهمها. فالوجه الاول هو انخراط اليسار من حيث يدرى أو لا يدرى في الخريطة القائمة، بمعنى انه أصبح يعتبر أن له بقعة أرض يشتغل فيها، وجماهيرا يعتبرها بمثابة قطاعه الخاص، أما ما عدا ذلك فلا يهمه. وهذا يترجم على مستوى الممارسة بغياب البرامج المرحلية والبعيدة المدى، وطغيان الخاص والخصوصي على ما هو عام وشامل.

والوجه الثاني يكمن في أن اليسار ظل أسير لغته التي تبعده عن الجماهير، الشيء الذى جعل هذا اليسار يعتبر ان الخطأ هو خطأ الجماهير التي لم "تكتسب الوعي" الكافي ولم "تستوعب شروط ومستلزمات الحداثة والعصرنة"... وهذا ما يفسر ضعف اليسار بصفة عامة وعزلته.

والوجه الثالث نجده في التعاطي مع القضية الفلسطينية نفسها بمنطق "عدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير".. وليس بمنطق وحدة المصالح والمصير. بحيث نجد ان الانظمة العربية واليمين العربي بصفة عامة تتفق فيما بينها وتتوصل دائما الى ارضية عمل مشتركة، في حين أن اليسار لا يتفق، ويظل منقسما على نفسه سواء على المستوى القومي العام، او على مستوى كل قطر من الاقطار العربية.

واليسار العربي الى حد الان، لم يصل فعلا ليصبح ديموقراطيا لا في بنيته الداخلية ولا في وعيه وبرامجه وتعامله مع الجماهير. ولا اقصد بالديموقراطية هنا المفهوم البرلماني، بل المفهوم الصحيح باعتبار الديموقراطية مفتاح لحل مشاكل الجماهير ومفتاح لكل وعي شعبي ولكل امكانية لحل المشاكل التي تعانيها الجماهير بواسطة هذه الجماهير.

اما بالنسبة للافاق، اقول صراحة أنني متشائم، واتصور مزيدا من استقرار الاوضاع الراهنة ومزيدا من التمزق على المستوى الفلسطيني واليسار العربي والقضية بصفة عامة. وحتى الان ليس هناك في الافق ما يؤشر بعكس ذلك، لكن هذا التشاؤم مطروح على المدى القريب فقط، لاننا نعيش مرحلة مخاض هامة قد تسفر عن نتائج ايجابية بالنسبة للمستقبل. وبهذا المعنى أنا متفائل. وهذه النتائج لا يمكن توقعها بالتدقيق، فقد تكون عبارة عن تيار شعبي جارف أو الانتفاضة السريعة.

وفي العالم العربي اليوم هناك حالة من التماسك الهش بين مجموعة من

الانظمة الهشة، تماسك الضعفاء وليس الاقوياء، فكسر اى حلقة ضمن هذا الوضع سيفتح آفاقا جديدة لا يمكن ادراك ابعادها مسبقا. وقد يكون هذا الكسر في قطر من اقطار المغرب العربي، أو في قطر من اقطار المشرق، وقد يكون في كليهما معا أو بشكل متلاحق، لكن لا شك ان انشغالات وانخراطات العالم العربي اليوم، هي انشغالات الانظمة والقصور التي تحكمها فقط، وليس انشغالات الجماهير، التي تعبّر منذ اربع سنوات على الاقل على اشكال من الانتفاضات العفوية التي تنذر بالانتفاضة الثورية التي ستتمكن ربما من كسر الانسداد التاريخي الذى نعيشه.

على المستوى الفلسطيني البحت، فانني أرى ان الحلول التي تقدمها "الجهة الشرعية" ليست بالحلول المثلى، لكنها الان هي ـ مع الاسف ـ الحلول الوحيدة الممكنة، اى اعادة الحياة للشرعية الفلسطينية وللمكاسب التاريخية التي اكتسبناها. واقصد بذلك تجديد نشاط منظمة التحرير الفلسطينية واعادة هيكلتها وبنائها عبر هيئاتها الشرعية (المجلس الوطني واللجنة التنفيذية) كمطالب عاجلة يجب تحقيقها، لكنها ليست هي الحل لازمة المقاومة، بل الحل للازمة الراهنة فقط. اما الحل الفلسطيني التاريخي فانه يدخل ضمن اطار الحل العربي التاريخي للانسداد الراهن، ولا حل لازمة فلسطين ولا تسوية لها خارج هذا الاطار.

فالمطلوب اليوم هو رفع الاصوات للمطالبة بالديموقراطية بمفهومها الصحيح من أجل اعادة تشكيل الامة العربية على ارضية جديدة من الحرية والمساواة واعادة بناء وحدتها بعد ما صارت اقطارا والاقطار طوائفا والطوائف تتحول الى عشائر وأسر الخ... ومن اجل الغاء كل هذه المشاريع الانقسامية الموجودة في العالم العربي الرامية الى انشاء دول صغيرة جديدة، لان الوطن العربي في الحقيقة ملىء بالاقليات التي يمكنها أن تنقسم وتطالب باستقلالها اذا ما استمرت اوضاع التردى الراهنة على ما هي عليه، وبالتشبث بالديموقراطية في عملنا وتعاملنا كيسار وكحل لازمة وطننا العربي. وضمن حالة المخاض التي نعيشها، يجب ان نبقى متفائلين لنضالنا وكفاحنا ووحدتنا الحتمية الضرورية.

وختاما اشكر مجلة "الاختيار الثورى" على هذه الفرصة التي اتيحت لي للتعبير عن بعض الاراء في اطار اشعر فيه بكامل الراحة والارتياح...

تونس :

"تجسمت التبعية في الحياة اليومية .. فما العمل؟..."

التقت "الاختيار الثورى" بالاخوان في حركة الوحدة الشعبية التونسية ودار حوار غني ومثمر حول الاوضاع في البلدين، تونس والمغرب، سلط الاضواء على اوجه الشبه في كفاح الشعبين من اجل استقلالهما وتحررهما تحررا حقيقيا، وفرض سيادتهما وارادتهما وتطلعاتهما الى الحياة الكريمة والحرية والعدالة الاجتماعية. وبالتالي ضرورة الحوار والتضامن والتعاون الوثيق بين كل القوى الوطنية والتقدمية من اجل خدمة هذه الاهداف المشتركة السامية...

ضمن هذا التوجه، يساهم الاخوان في حركة الوحدة الشعبية في هذا العدد من "الاختيار الثورى" بالمقالة الاتية.

* * *

" اصبحت مصالح الامبريالية والمستثمرين التونسيين مشتركة ومتكاملة. ولم تعد هناك من مقارنة بين آمال وطموحات الشعب التونسي، من جهة، وكل ما تحقق وتراكم من ثروات.. وانبطاحات وتبعيات لقلة من التونسيين من جهة ثانية. انسلخ هؤلاء عن مجتمعهم وانضموا الى صفوف مستثمرين بكل وسائل الاستثمار والاستثراء بما فيها الفاحش.

ولم يقتصر الاستثراء بكل صوره على تونس فقط، بل توسعت القلة التونسية في التبعية الى مختلف انحاء عالمنا العربي.

والظاهرة في عالمنا العربي اليوم، المسيطرة والمسببة في اكثر حرج —

والمتجسمة في مقر الجامعة العربية بتونس — هي ظاهرة العبث بقدرات الشعوب العربية ومن بينها شعبنا التونسي. بينما تركت القضايا المصيرية — التي وصلت اليوم الى "العظم" — من تهديدات الامبريالية والصهيونية في الهامش المنسي. فنشاهد الجامعة تعالج التردد والخصام، بالكلام والمزايدات الكلامية وبالشقاقات وتغذية المعارك المسلحة، كل ذلك لفائدة هذه الطبقة (القلة) ولفائدة الامبريالية والصهيونية.

وموضوعيا، فاننا نجد تناسبا في المصالح — اذا لم تكن تبعية نظامية — بين هذه القلة التي تستثمر مجهود وقدرات الشعوب والاوطان وبين مصالح الامبريالية.

البقاء في الحكم مهما كانت الطريقة ...

استقر راى المسيرين والمدبرين التونسيين منذ زمان على أن الاهم بالنسبة لهم هو القطيعة مع الشعب التونسي، وتسليط القمع عليه من أجل البقاء في الحكم.. وان لا يكون الحكم منبثقا من الشعب، لان الشعب لم يستقل لهذا، بل لتحمل وزر جديد بعد وزر الاستعمار. والخطير في الامر هو أن الاوضاع في تونس لم تتطور بشكل عفوى، بل بمنهجية وعن سابق اصرار، انتقلنا بمقتضاها تدريجيا من عزيمة تجسيد الاستقلال بعد بضع سنوات من حياة تونس المستقلة الى خطة تظهر بجلاء للتنكر لذلك الاستقلال والعودة شيئا فشيئا الى الانسلاخ والتفسخ والرضى بتنظيم قواعد الاستعمار في تونس.

وهناك من حاول واجهد نفسه للقول بان هناك ولا شك بعض العناصر الوطنية قد دخلت في أجهزة الحكم ولعلها ترد شيئا من البلاء. لكن تبين أن التيار جارف، تيار العودة الى الحماية الاستعمارية.. ليست "حماية الشعب" هذه المرة، بل حماية القلة التونسية لقضاء حاجات اخطر لا بالنسبة لتونس فقط، وانما بالنسبة لمنطقة البحر الابيض المتوسط كلها والتي نعيش فيها. بحيث غمر هذا الامل بعض المواطنين والمناضلين — عن حسن نية — فتشبثوا بعبارات "التفتح" و"الانفتاح" و"المسار الديموقراطي" و"التعددية"... وكل هذه الالفاظ التي دخلت السوق التونسية قد تبينت مهمتها في تغطية — بصفة شفافة من حسن الحظ — ما يجرى في الواقع ولتلغيم البلاد. نقول تلغيم البلاد ونبين لماذا.

١ — <u>الاستعمار الفلاحي</u>: انه التفويت في اراضي الدولة او في أراضي صغار

الفلاحين الذين انضموا الى وحدات انتاجية، التفويت فيها لمعمرين تونسيين في البداية، ثم التفويت اليوم في اراض خصبة مشهورة بانتاجها وامكانياتها المستقبلية الى مستغلين غير تونسيين . وحتى ولو كانوا عربا فالامر لا يقبله العقل .

وليعلم كل من ينادى بالتقريب بين الشعوب العربية، انه من المستحيل ان يصبح الاستثمار اداة تقريب . على العكس من ذلك ، فان هذه الاراضي التي وقع التفويت فيها في هذه الولاية، وتلك التي هي بصدده في الولاية الاخرى، ما هي الا الغام في القطاع الفلاحي وفي الاراضي التونسية ستنفجر على المستثمرين لها وعلى من سهل لهم . وهي مجرد مستوطنات جديدة تذكرنا بعهود واشكال اخرى من الاستعمار . . .

٢ ـ الاستعمار الصناعي : أما في القطاع العمومي ، صناعيا كان أم سياحيا ام عمرانيا، فاننا نجده هو الاخر يتفكك بشكل تدريجي ، ويعطي للمسؤولين على تنميته فرص "تطهير اوضاعه" . . فيفككوه ويبيعون منه شيئا، ثم يكونون شركات مختلطة بدعوى استثمار رؤوس اموال عربية للمساهمة في تنمية ميدان النقل او الفوسفاط او الصناعات الكيمياوية او السياحة . . . وكلما وقع تفكيك وتفويت الا وزرعت الغام جديدة خطيرة جدا بالنسبة لاستقرار الشعب التونسي ، وحتى لحسن العلاقات مع الناس الذين دخلوا في هذه اللعبة لاستغلال الطاقات التونسية على اساس الاستغلال فقط، دون اى اعتبار آخر .

٣ ـ الاستعمار الثقافي : الى جانب كل ما وقع من تلوث ثقافي، ومن مسّ وقهر للمبدعين والمنتجين الوطنيين المخلصين، نرى اليوم التوغل في الانبطاح امام الثقافات الاجنبية بل في الندا' لها بان تغزو من جديد قسما كبيرا من الاجهزة التونسية . . .

واذا كان ١٢ ماى من السنة الماضية يعتبر يوم حداد لتونس، فقد حاول النظام ان يجعل منه يوم تاميم الاراضي التي كانت عند الاستعمار، ويظهره كيوم عيد امام الشعب . . الا ان الاراضي رجعت الى معمرين جدد . . ولم يتوان النظام عن استغلال هذه الذكرى ليجعل منها يوم تدشين رسمي، وبكل ابتهاج، لقناة فرنسية للتلفزيون، والقضا' على كل امكانيات رفع مستوى الثقافة التونسية .

٤ ـ التبعية المالية : لقد أصبحت تونس من الناحية المالية تابعة لاصحاب رؤوس الاموال العرب، وذلك تحت ذمة الدولتين الفرنسية والامريكية، على اساس ان انتما' القلة المحظوظة ثقافيا وذهنيا، انتما' غربي، وان جلب رؤوس الاموال

العربية ما هو الا اداة لتدعيم ذلك الانتما'، وتوطيد التضامن بين كل الاقليات الحاكمة في الدول العربية .

امام كل هذه الاوضاع، فلا بد من اليقظة ورد الفعل حتى يقف هذا النظام عند حده في مرحلة اولى، ثم تتقدم القوى الجديدة لتحرير البلاد واعطائها وجها جديدا غير الوجه الحالي، وجه الفساد والتبعية والاستغلال والتنكر لكل القضايا الجوهرية بالنسبة لتونس او بالنسبة الى العالم الذى تنتمي اليه تونس .

وهذا هو الوضع الذى تواجهه حركة الوحدة الشعبية، وتسعى الى اعداد مناضليها وتنظيمهم وتسليحهم ايديولوجيا، والى كسب اكثر ما يمكن من التعاطف بين كل المواطنين التونسيين داخل البلاد او خارجها . وكذلك التعاطف بين التونسيين كمجموعة وشعوب الدول العربية والاسلامية حتى يتبين للجميع ان كفاحنا متجذر منذ عشرات السنين في صميم عزيمة الحرية والتحرر للشعب التونسي واجياله المنطلقة منذ ثورة على بن غذاهم ومحاولات محمد علي وتضحيات فرحات حشاد . . . تحاول حركة الوحدة الشعبية الانتما' الى كل هذه الاجيال من أجل التصدى لهذا التيار الجارف والمستعمل لكل الاسلحة : أسلحة المال ، وأسلحة التضامن الرجعي العربي، وأسلحة القوى الاجنبية ـ ومنها الصواريخ المنتصبة على بعد ١٦٠ كلم من ارض الوطن ـ وغالبا أسلحة التدجيل ومسخ الحقيقة .

النظام بالمرصاد لكل التنظيمات السياسية والطبقة الشغيلة عدوه الالد

ان النظام يعتمد بكل مثابرة القضا' على القوى المتصدية لمسخ تونس وحرمانها من التنظيمات السياسية والسعي الى تفكيكها وادلالها او احيانا بيعها . هكذا وقع حط العزائم في تنظيم الشباب والطلبة، الى جانب ما حدث ضد الطبقة الشغيلة من ارهاب وقتل وسجن ومحاكمات غاشمة، وما هو واقع من محاكمات عسكرية واضطهادات ضد من جاهر بتعلقه بالاسلام او من اراد ان يلعب دورا سياسيا في البلاد على اساس القواعد الاسلامية .

ووضعت الغام في صلب الطبقة الشغيلة وفي تنظيماتها، حتى تتقاعس لا فقط عن حياتها الاعتيادية المتمثلة في الدفاع عن المصالح اليومية والحياتية للطبقة الشغيلة، بل وبالخصوص حتى لا تكون القوة السليمة والحية التي تساهم بشكل منظم في اعداد الاختيارات الاساسية لتجديد المجتمع التونسي، وتجديد استقلال تونس، وتجديد البنية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات التونسية . .

حتى لا تنزاح تونس وتذهب بين الارباح وتراكمها، بين الاستثمارات والاحتلال والخنوع أمام الاعداء الحقيقيين الذين تواجههم الامة العربية. وهذا الامر خلافا لما يظنه أصحاب النوايا الحسنة ليس بمجرد حديث، وانما شرع فيه منذ سنوات عن طريق أيدى أثيمة لا تزال منغمسة في نفس الطريق، ويسعى أصحابها الى تكوين وضعية يعززونها حتى يستحيل تعديلها، أو اصلاحها وتقويم خطئها.

وتقوم هذه الجماعة في كل المستويات بالنهب والرشوة والفساد... لا نجدهم في المناصب الحكومية فقط، بل فيهم من يبيع نفسه في نطاق بنك، أو يستولي على شركة وطنية أو على أراضي الشعب.. واتفقوا جميعا على أن لا يستتب الاستقرار في البلاد...

اما الذين دخلوا في "جعفرية" الشركات ورؤوس الاموال وسموا انفسهم اهل الصناعة وأهل التجارة.. فلقد أصبحوا يطردون ويغلقون ويتعسفون ويقصون اجنحة الانتهازيين الجدد الذين بدأوا للظهور، بحيث أصبحت الحالة "ذراعك ياعلاف"... وهل هناك فرصة لرد هذا البلاء؟

يجب : أولا أن لا نرضى، ثانيا أن نغضب،
وثالثا أن نعيد البناء...

فعلا، لقد أصبحت السلطة في يد هؤلاء الذين لا يفكرون في المصلحة العامة للشعب. وما هجرة التونسيين الى الخارج الا نتيجة قصور في السياسة التعليمية والتكوينية، وقصور في سياسة خلق مواطن عمل.. ويغلب الظن على أن هذا القصور مقصود ومدبر لترك البلاد بدون شبابها، رمز التقدم والنمو، وما بقيت منه الا بالنسبة التي يمكنهم مراقبتها ومواصلة استغلالها.. ان واجب كل القوى التقدمية هو أن تسعى لتغيير هذه الاحوال بصورة سليمة وديموقراطية، على أن يكون لهذا الجهاد وفي مستقبل قريب أثر في البلاد. ويجب أولا أن لا نرضى، ثانيا أن نغضب وثالثا أن نعيد البناء في طريق الحرية والكرامة والهوية الصحيحة: الهوية الوطنية الشعبية التقدمية، والثقافة الوطنية والحضارة التي ننتمي اليها. وهي المراحل التي نريد أن نقطعها بسرعة، ولكن بتنظيم علمي محكم على أساس عقيدة اشتراكية يغلب عليها العقل والنزاهة والوطنية.. والى الامام نحو تونس جديدة في مغرب عربي حر ومستقبل".

حركة الوحدة الشعبية. تونس.

ماذا نقول للمهدى؟..

بقلم : اتحادى صامد

في كل سنة يحل بنا شهر أكتوبر: هموم الحياة اليومية.. الدخول المدرسي.. استئناف دورة النضال السياسي، والنقابي، والثقافي... وتحل بنا ذكراك. ذكرى فقدان مناضل وقائد ثورى في أوج عطاءاته السخية.. ذكرى الخسارة الكبيرة والفاجعة الاليمة..

ويحي الجميع الذكرى.. يستحضر كتاباتك ومواقفك ليتأكد أنها مطابقة فعلا لمواقفه الخاصة في قضايا الساعة.. حتى "الكوشيست" أصبحوا يحتفلون بذكراك.. من كان يشتمك بالامس القريب، يمدح ويتمادى في المديح.. الكل يجهد نفسه لانتزاع فقرة أو مقولة أو جملة أو كلمة من "الاختيار الثورى" لتبرير ممارسة معينة: مشاركة في انتخابات.. في حكومة.. التأكد من صحة "النضال الديموقراطي".. مساندة الملك بلا قيد ولا شرط.. مصافحة أقطاب الصهيونية.. التكتيك مكان الاستراتيجية... كل شيء مباح: الوطني والخائن في اجماع.. "الوطنية" تزكي وجود القواعد الاجنبية.. الاغنياء والفقراء في "سلم اجتماعية".. "اليسار" يمين واليمين "يسار".. لكن الكل "وفيّ لخط المهدى".. وهو "منه واليه"..

ماذا نقول لك والحالة هذه؟..

الصهاينة عمّروا البلاد وعرّسوا فيها..

القواعد الاجنبية فرّخت وزادتنا قواعد أخرى..

الاستعمار القديم والجديد والمتجدد مرخص به وطبيعي وجوده، بل ومحبّذ..

الفقراء زادوا فقرا، والاغنياء غنا..

المرض والجهل تماديا، ومحاربة الامية يحتاجها ملايين الكبار،

وكذلك الصغار..

البطالة والتسكع والانحلال والتفسخ والضياع..

البؤس والشقاء عما أرجاء البلاد..

مغربك الكبير يتمزق أشلاءا، وأشقاء الامس خصوم اليوم..

أبناء شعبك البررة يُقتلون في الشوارع..

وفي الزنازن.. الموت الصامد: خلية بعد خلية، وشريان بعد شريان...

انحرافات على اليمين وعلى الشمال.. من كل نوع ومن كل لون، قاسمها المشترك: الانتهازية ـ الجبن السياسي ـ الدس ـ التلغيم ـ التغليط ـ التخريب ـ المغامرة ـ التطرف ـ الارتداد ـ التخاذل ـ التخلي ـ الانهزامية ـ التناور ـ التآمر ـ التدجيل ـ التواطؤ ـ العمالة ـ الخيانة.. الخيانة..

الوطنيون بالامس، عملاء اليوم..

والمتطرفون من النوع العتيق، اصلاحيون من طراز جديد...

الاخطاء الثلاثة القاتلة قتلتنا عشرات المرات ويزيد..

..لكن الاداة الثورية تشق طريقها بعناد واصرار:

عهدا لك على الاستمرار والصمود على درب الاختيار الثورى..

حتى النصر.

المفاهيم التنظيمية الثورية

ـ عرض مبسط ـ

الهدف من هذا العرض هو تسليط بعض الاضواء على المفاهيم التنظيمية العامة التي يعتمدها الثوريون كقواعد ثابتة لبناء الاداة الثورية، وتسييرها داخليا، وضبط دورها وسط الشعب، كطليعة للكفاح والبناء الاشتراكي، وأداة خاضعة لارادة الكادحين وقرارهم الديموقراطي في نفس الوقت.

ويجدر بنا أن نوضح لاول وهلة، ان المبادىء والمفاهيم التنظيمية التي نقصدها هي تلك التي يعتمدها الحزب الثورى الذى اختار لنفسه الاشتراكية العلمية كاختيار ايديولوجي وأداة للتحليل الاقتصادى والاجتماعي والسياسي في نفس الوقت، وحدد استراتيجية ثورية واضحة وأهدافا مرحلية واقعية، تطابق الواقع الملموس وطبيعة المرحلة التي يجتازها نضال الكادحين. ونعني بالاستراتيجية الثورية تلك التي تستهدف التغيير الجذرى لهياكل الاستغلال (والاستعمار والتبعية بالنسبة للمستعمرات وشبه المستعمرات)، وتمكين الجماهير الشعبية ـ وفي طليعتها الطبقة العاملة ـ من سلطة القرار والتقرير وتسيير شؤونها بنفسها.

ضمن هذا الوضوح في الخط الايديولوجي والتحديد للاستراتيجية الثورية وأهدافها البعيدة والقريبة المدى، تاتي المبادىء والمفاهيم التنظيمية كاستنتاج طبيعي وامتداد عملي لمجمل هذه الاختيارات. ذلك أن التنظيم ـ بمختلف تفرعاته السياسية والجماهيرية ـ هو وحده الاداة القادرة على ترجمة مجمل هذه الاختيارات

والمواقف الى حيز التنفيذ والممارسة، وامتحانها من خلال ذلك، وضمان الربط الجدلي والاغتناء والتصحيح المتبادل بين النظرية والتطبيق.

هكذا، فان الهياكل التنظيمية ليست هدفا في حد ذاتها، ولا معنى لها الا ضمن الاختيار الايديولوجي والاستراتيجي في اطار خط الاشتراكية العلمية، كما أن مجمل هذه الاختيارات قد تبقى حبرا على ورق، اذا هي لم تترجم على المستوى التنظيمي والجماهيري بشكل مضبوط ومحكم وفق مبادىء ومقاييس ثابتة.

لكن، قبل تناول هذه المفاهيم التنظيمية ذاتها، لنبدأ بطرح هذا السؤال: لماذا ضرورة التنظيم الثوري وما الذي يحتمها؟

التنظيم الثوري ضرورة تاريخية

في الجواب على هذا السؤال نبدأ بملاحظة عامة وبديهية وهي ان جميع المجتمعات غير الاشتراكية (أي الرأسمالية وما قبل الرأسمالية) تكون مقسمة الى طبقات، من بينها طبقة سائدة ومستغلة تحتكر وسائل الانتاج وتمارس الاستغلال والسيطرة والهيمنة على بقية الطبقات بشتى الوسائل، العنيفة منها و"السلمية". وتلجأ هذه الطبقة السائدة الى مركزة السلطة في اطار الدولة كأداة ضرورية لفرض هيمنتها واستغلالها، مستعملة جميع اجهزتها من اجل خدمة الاهداف الاتية:

- الترويج لايديولوجيتها الطبقية والدعاية لها وسط المجتمع بأسره ومحاولة ترسيخها وجعلها تسود في جميع العقول، الموالية لها أو المعارضة مبدئيا..
- ضبط جهاز القمع بمختلف تفرعاته ليكون قادرا على التدخل العنيف في كل وقت وحين لحماية مصالحها الاساسية - بدعوى حفظ الامن العام - ومنع اي تغيير اساسي في النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم.
- تسخير الجهاز الاداري عامة لتنظيم شؤونها وحفظها والسهر عليها...

وهذا يعني ان الطبقة السائدة تنظم نفسها، عبر اجهزة الدولة اساسا لفرض ادامة هيمنتها واستغلالها. لكنها غالبا ما تحتاج كذلك الى تنظيم سياسي طبقي يكمل مهام اجهزة الدولة في تداخل وترابط معها. والجدير بالذكر ان التنظيم السياسي هذا يشكل صورة مطابقة لاوضاع الطبقة السائدة نفسها، فيتبنى ايديولوجيتها ويخدمها من خلال المواقف والممارسات السياسية العملية، ويخدم مصالحها الاقتصادية والاجتماعية.. كما أننا نجد في حياته الداخلية والعلاقات

السائدة بين افراده انعكاسا مباشرا لتلك الايديولوجية. ولنضرب على ذلك مثالين:

١ - التنظيم السياسي الاقطاعي: ان العلاقات السائدة بين أفراد هذا التنظيم هي بالضرورة علاقات لا ديموقراطية اذا لم تكن استبدادية. فالقاعدة العامة هي الولاء المشخص - أو البيعة - والارتكاز على نخبة طبقية اقطاعية، تتدرج المسؤولية والنفوذ والسلطة داخلها وفق هرم ممركز ومشخص، حيث يمركز الحاكم المطلق كل السلطات الاساسية، ثم يفوض أجزاء منها الى الاعيان الذين يختارهم من محيطه المباشر وفق شروط الولاء الشخصي، ويعمل أفراد هذا المحيط بدورهم على تقسيط الجزء الموكول لهم من السلطة وفق نفس المقاييس، وهكذا انطلاقا من قمة هرم السلطة وصولا الى القاعدة الاجتماعية الواسعة. ويمكننا مثلا أن ندرس النظام المخزني كنموذج - بادارته ورجالاته، من قمة السلطة الى أسفلها - ونستخلص منه نفس الخلاصة أي أن التنظيم السياسي الاقطاعي يعكس بالضبط قيم الايديولوجية الاقطاعية ويتشبع بها ويعيش على نمطها في حياته الداخلية.

٢ - أما بالنسبة للتنظيم البورجوازي فانه يعكس في داخله أيضا الايديولوجية البورجوازية حيث نجده يعيش وفق نظام الديموقراطية البورجوازية التي تعتمد حرية التعبير والمبادرة الفردية كضرورة حياتية لنمو وتطور النظام الرأسمالي نفسه. فنجد التنظيم السياسي الليبرالي يعتمد الانتخابات في تعيين الهيئات والافراد القياديين، تماما كما يتم الامر بالنسبة للمؤسسات البورجوازية، كما نجده يولي اهمية خاصة لدور الفرد و"الزعيم" ويقلص دور الهيئات والهياكل التنظيمية ويلتجيء لاساليب التجمهر والتجمعات والاطارات الواسعة التي تسمح فقط بالمساهمة الشكلية للقاعدة وليس بالمراقبة الدقيقة والفعلية للخط السياسي ومنفذيه.

استحضرنا هذين المثالين لنؤكد على أن الطبقات السائدة المستغلة تلتجيء بالضرورة لتنظيم نفسها من أجل بسط سيطرتها واستغلالها سواء عن طريق الدولة واجهزتها أو بواسطة التنظيم السياسي لهذه الطبقة الذي يكمل ويدعم دور الدولة ويشكل اداة ايديولوجية وسياسية وادارية تحاول مد نفوذها الى صفوف المجتمع بكامله، وتعيش داخليا وفق نفس النمط والعلاقات السائدة...

نستنتج من كل هذا أن الطبقة العاملة والجماهير الشعبية عامة التي تسعى الى تغيير أوضاع الاستغلال وبناء مجتمع العدالة الاجتماعية، ملزمة بتنظيم نفسها لمواجهة الطبقة السائدة المستغلة والمنظمة عبر الدولة وعبر تنظيمها السياسي الطبقي الخاص بها. اي ان التنظيم الثوري ضرورة تاريخية بالنسبة لهذه الجماهير لكي تتمكن من القيام بثورتها وانتزاع السلطة من يد الطبقة السائدة، التي لن

تتنازل عنها طواعية في جميع الحالات . . .

مفهوم الطليعة

اذا ما سلمنا بضرورة التنظيم كضرورة تاريخية، وحددنا الهدف الاستراتيجي الثورى المطروح على هذا التنظيم تحقيقه اى تحقيق التغيير الثورى الجذرى لهياكل الاستغلال، وبناء المجتمع الاشتراكي . . فان المطروح هو تحديد طبيعة هذا التنظيم واشكاله واساليب عمله، سواء بالنسبة لتركيبته وحياته الداخلية او بالنسبة لنشاطه العام وسط المجتمع. ومن اجل ذلك، نبدا بتحديد الطبيعة الاجتماعية لهذا التنظيم : فمن البديهي ان تحقيق الاهداف الثورية السالفة الذكر تقتضي توعية وتعبئة وتجنيد كل الطاقات والفئات الشعبية التي لها مصلحة في تحقيق تلك الاهداف، وعلى راسها الطبقة العاملة والفلاحون الفقراء. اذ أن هذه الطبقات لا يمكنها ان تقبل على النضال والكفاح من اجل الثورة الا اذا تمكنت من الوعي بذاتها كطبقات مستغَلة مظلومة، والوعي بطبيعة الطبقة السائدة وباشكال القهر والاستغلال التي تمارسها. الا أن هذه الطبقات وبمختلف فئاتها، لا يمكنها ان تعي وتقتنع بهذا الواقع ضربة واحدة، وذلك لسبب بديهي ايضا وهو أن نفوذ وهيمنة ايديولوجية الطبقة السائدة، وتاطيرها للمجتمع عبر تنظيمات الدولة عامة وتنظيماتها السياسية والاجتماعية الطبقية خاصة، والقمع العنيف والمتعدد الاشكال الذى تستعمله . . يحول دون ذلك . خاصة اذا ما كانت الطبقة السائدة متاصلة في الحكم، متجذرة في مراقبة مختلف مرافق المجتمع، ومتمكنة من فرض الاستلاب عبر فرض أيديولوجيتها وتركيزها في ذاكرة ووعي الجماهير، كوسيلة من الوسائل الفعالة لبسط سيطرتها وادامتها.

من هنا، فان طبقات شعبية دون اخرى تتوصل الى الوعي بذاتها، كما ان هذا الوعي يتدرج ويختلف مستواه من فئة الى اخرى داخل نفس الطبقة، بل حتى بين مجموعة من الاشخاص واخرى.

وباختصار يمكن القول ان النضال والصراع الاجتماعي يفرز طليعة ثورية من الطبقات والفئات الشعبية، ترتقي الى مستوى الوعي الثورى قبل غيرها، وتحتل مقدمة الكفاح والمواجهة من اجل تحقيق الاهداف الثورية المرحلية والبعيدة المدى، وذلك رغم أن كل الطبقات الشعبية بل الشعب بكامله ـ وباستثناء الطبقة السائدة المستغِلة ـ يبقى مهيا موضوعيا للمساهمة في هذا الكفاح. وللمزيد من التدقيق في تحديد مفهوم الطليعة يمكن التمييز بين مستويين في هذا التحديد، وهما :

١ ـ الطبقة العاملة طليعة الشعب الكادح : اى أن الطبقة العاملة كطبقة هي المؤهلة من بين الطبقات الشعبية الاخرى لقيادة النضال الثورى ايديولوجيا وممارسة، وذلك لاسباب معروفة نذكّر بها بشكل سريع :

ـ موقع هذه الطبقة في الانتاج الذى يجعلها قادرة على القيام بكفاحات ونضالات مختلفة الاشكال، تحقق مكاسب اجتماعية وسياسية مباشرة، وتضعف الطبقة السائدة وتلحق الضرر بمصالحها الاستغلالية في مواقع انتاجية حساسة.

ـ تجرد العمال من الملكية الخاصة لوسائل الانتاج (التي لا يجب الخلط بينها وبين الملكية الخاصة لاشياء فردية او جماعية اخرى . . .) ، وبالتالي اقبالهم وتقبلهم للنضال اكثر من غيرهم.

ـ الطبقة العاملة هي المؤهلة لقيادة النضال الثورى ايديولوجيا، لان الاشتراكية العلمية هي ايديولوجيتها وان هذه الطبقة التي لا تملك سوى قوة انتاجها هي المؤهلة للالتزام بهذه الايديولوجية وتطبيقها سواء في مرحلة الكفاح من اجل التغيير الجذرى او في مرحلة البناء الاشتراكي.

هذا على المستوى النظرى العام، الا أن الاوضاع الخصوصية للبلدان غير المصنعة تفرض الانتباه لخصوصيات الطبقة العاملة نفسها ولموقعها ضمن الطبقات الشعبية الاخرى، حيث يتضح لنا الدور الاساسي الذى يلعبه الفلاحون الفقراء ضمن عملية التغيير الثورى، باعتبارهم يشكلون اغلبية الشعب في بلدان مثل التي ذكرنا، كما يبرز دور المثقفين الثوريين وفئات اخرى من البورجوازية الصغيرة التي تجد نفسها في أوضاع قريبة جدا من اوضاع الكادحين، عمالا كانوا ام فلاحين ام عاطلين. لكن هذا لا يقلل في شيء من دور الطبقة العاملة كطليعة لباقي الطبقات الشعبية ـ كيفما كان ضعفها العددى قياسا بباقي الطبقات ـ وانما يوضح لنا دورها الطليعي، كخط ايديولوجي، وتنظيم ونضال متقدم، الذى لا يمكنه ان يبلغ اهدافه ويحقق مراميه الا بالمساهمة الواعية الفعالة للفلاحين الفقراء والمثقفين الثوريين اولا ولباقي الطبقات الشعبية ثانيا. وهنا ياتي التدقيق الثاني في مفهوم الطليعة.

٢ ـ الطليعة الثورية الحزبية : واذا ما سلمنا بدور الطبقة العاملة ـ كايديولوجيا وموقع في الانتاج ـ باعتبارها طليعة باقي الطبقات والفئات الشعبية، فمن الضرورى ان نعود لنؤكد ان هذا التعريف يبقى تعريفا نظريا عاما، صحيحا في عموميته، لكنه بحاجة الى تمييز وتصنيف. ذلك انه ـ كما اسلفنا ـ لا يمكن للطبقة العاملة كلها ان تعي بدورها وتلتزم به ضربة واحدة وبشكل شمولي، بل ان فئات متقدمة منها فقط تصل الى هذه الدرجة من الوعي والالتزام، وهي الفئات الطليعية داخل هذه الطبقة نفسها. وعلى عكس هذه الظاهرة، هناك الظاهرة المعاكسة : اى

ان فئات خارج هذه الطبقة يمكنها تماما أن تتخلص من استلاب الطبقة السائدة وهيمنتها الايديولوجية، وتلتحق وتلتزم بأيديولوجية الطبقة العاملة : الاشتراكية العلمية، وتكافح وتضحي من أجلها. ونجد هذه الظاهرة بشكل خاص لدى المثقفين الثوريين وبصفة عامة لدى كل فئات الشعب من فلاحين وصناع وتجار صغار وعاطلين وغيرهم... وبذلك فان التنظيم الثورى ـ موضوع عرضنا ـ لا يقتصر على الطبقة العاملة لوحدها، بل يضم كل الفئات والافراد الذين يلتزمون فعليا بايديولوجية هذه الاخيرة ـ أي من خلال موقعهم الاجتماعي وممارستهم اليومية ـ وينخرطون في الكفاح من أجل تحقيق أهدافها.

وان الالتزام لنفس الخط، والكفاح والممارسة اليومية المشتركة هو الذى يقلص الفوارق الشخصية والفئوية للعناصر الطليعية المنتمية بنفس التنظيم الثورى ويصهر طاقاتهم ومساهماتهم ضمن نفس المشروع المجتمعي التاريخي، ويفرز طليعة ثورية صلبة متجانسة، مسلحة ومتشبعة بنفس العقيدة، محكمة التنظيم والخطط. وبالتالي مؤهلة لقيادة الشعب ككل نحو تحقيق الثورة والمجتمع الاشتراكي الخالي من استغلال الانسان للانسان.

بعد هذا التمييز والتدقيق في مفهوم الطليعة عبر مستويين (الطبقة العاملة طليعة الشعب كطبقة، الطليعة الثورية الحزبية المطروح عليها تاريخيا تحقيق أهداف الثورة)، يبقى لنا أن نؤكد على أن دور الطليعة الثورية في النهاية هو قيادة كفاح الشعب بكامله. (ذلك الدور الذى يمكن أن نشبهه تماما بدور طليعة جيش ما، المطروح عليها خوض المعارك الامامية وارشاد الجيش كله في طريقه وفي تنفيذ استراتيجيته وتكتيكه.. وبالتالي الحرص على قيادة المعركة في الواجهة الامامية دونما انقطاع عن الجيش كله ودون افراط في السبق أو التاخر.. اذ أن الطليعة وحدها لا يمكنها أن تربح المعركة، كما أن الجيش بدون طليعة، جسم مشلول وجسد بلا عينين...). ومن ثم ضرورة ارتباط الطليعة الثورية باوسع الجماهير الشعبية الكادحة، وتجذرها وسطها، وخوض النضال والكفاح معها.. دونما افراط في السبق، ودونما تأخر عن المعركة والمهام الطليعية في الواجهة الامامية.. ومن ثم أهمية تعدد أشكال النضال التي تسمح بالارتباط باوسع فئات الشعب، وبصفة خاصة الدور الاساسي والمكانة البارزة التي يجب أن يحتلها النضال النقابي والثقافي والجماهيرى عامة الى جانب النضال السياسي وبصفة مكملة له ومتميزة عنه في نفس الوقت.

وهذا ما يقودنا ـ بعد تحديد الطبيعة الاجتماعية للتنظيم الثورى وتدقيق مفهوم الطليعة ـ الى التعرض للاشكال والاساليب النضالية التي يعتمدها التنظيم الثورى (الطليعة الثورية) من أجل تحقيق أهدافه، أى الثورة وبناء المجتمع

الاشتراكي.

الاشكال والاساليب التنظيمية

ان تحديد هذه الاشكال والاساليب يخضع في الحقيقة الى جملة من الاعتبارات والضوابط ـ سبق ذكر بعضها ـ والتي نلخصها على النحو الاتي :

ـ ان الثورة لا يمكنها أن تحدث بشكل تلقائي أو آلي، لسبب بسيط، من بين اسباب أخرى، هو أن الطبقة السائدة، اقطاعية كانت أم رأسمالية، لا تتخلى تلقائيا وطواعية عن امتيازاتها واستغلالها، بل فقط بعد هزيمتها الطبقية أمام كفاح الكادحين وطليعتهم الثورية.

ـ كما أن الثورة لا تأتي نتيجة عمل يوم واحد (الا في التصور الخيالي الطوباوى)، بل انها تشكل في النهاية النقلة النوعية التي تتوج التراكم الكمي والنوعي في الوعي والمكاسب الذى يحققه النضال اليومي الدؤوب والطويل النفس.

ـ الطليعة الثورية لا تقوم بالثورة لوحدها، بل بمساهمة ومشاركة فعالة من طرف أوسع الجماهير الشعبية المنظمة والمجندة في مختلف واجهات النضال.

ـ التنظيم الجماهيرى المفتوح والمائع، يمكنه أن يجند فئات واسعة من الشعب، لكنه عاجز تماما على خوض المعارك الحاسمة بنجاح وفعالية، والصمود أمام الضربات القمعية التي لن تتاخر الطبقة السائدة في تسديدها له.

ـ التنظيم المغلق الذى يسعى الى تغيير الاوضاع عن طريق العنف المعزول شعبيا، لا يمكنه الا أن يقدم مبررات اضافية لتثبيت شرعية الطبقة السائدة وقمعها العنيف.

انطلاقا من مجمل هذه الاعتبارات والضوابط، نستخلص أن أشكال واساليب التنظيم الثورى الطليعي لا يمكن أن تكون شكلا واحدا وقالبا جامدا. فهو ملزم بالارتباط بالجماهير الكادحة قصد التوعية والتأطير والنضال ـ وذلك عبر كل مراحل الثورة والمراحل السابقة لها واللاحقة لها ـ وبالتالي ملزم بتأطير كل واجهات النضال الجماهيرية، بدءا بالواجهة الثقافية والفكرية للدعاية للافكار الاشتراكية ونشرها وسط الشعب، وصولا الى العمل المطلبي والنقابي الذى يجند مختلف الفئات في مختلف القطاعات والمهن من أجل تحقيق مكاسب مادية ملموسة ومرورا بالعمل الجمعوى والتربوى والترفيهي المختلف الاشكال والانماط. وهذا ما يضمن له التواجد والتجذر وسط الجماهير ومشاركتها محنها من الموقع الطليعي وتأطير نضالها الواسع النطاق. أما من جهة ثانية فان التنظيم الثورى الطليعي

ملزم بتحضير نفسه للمعارك الحاسمة، وفق نضج الظروف الموضوعية والذاتية معا، وتوفر الشروط للنقلة النوعية في كفاح الكادحين (أى الثورة) . وبالتالي فهو ملزم بضبط هياكله وتصليبها حتى تكون قادرة على مواجهة مهام هذه النقلة وتلك المعارك بنجاح.

وخلاصة القول أن التنظيم الثورى الطلائعي هو الذى يسعى باستمرار الى التواجد والتجذر وسط الطبقات الشعبية الاساسية والى تنويع اشكاله واساليبه النضالية في مختلف الواجهات، مع الخضوع للظروف الموضوعية والاحتكام اليها في اعطاء الاسبقية لهذا الاسلوب أو ذاك ومع القدرة على التحول السريع من اسلوب الى آخر حسب مقتضيات الظرف وطبيعة المرحلة. هكذا فان التنظيم الثورى الذى نتحدث عنه، لا يمكنه أن يكون بمثابة مجموعة معزولة، او عكس ذلك : تجمع واسع مانع، بل انه الاداة الثورية ذات الوزن والثقل والحضور وسط الشعب كله، بخطها الفكرى والايديولوجي الرصين واجوبتها عن كل قضايا التغيير وبناء المجتمع الجديد وكل القضايا السياسية والاجتماعية المطروحة، وبتنظيمها الوظيفي المتجذر في كل واجهات النضال القادر على الصمود والاستمرار كيفما كانت الظروف، "عادية" ام استثنائية، ظروف التراكم البطيء للمكاسب النضالية، ام ظروف النقلة النوعية والنضالات الحاسمة...

المركزية الديموقراطية

تشكل المركزية الديموقراطية المفهوم الاساسي والثابت الذى ينبني على اساسه كل تنظيم ثورى، كما تتفرع عنه عدة قواعد وضوابط تنظيمية سنأتي على ذكرها لاحقا.

ولمحاولة ضبط وتحديد مفهوم المركزية الديموقراطية، علينا أن ندقق في هذا المصطلح في حد ذاته، ثم في تطبيقه الديناميكي، واخيرا في الفرق بينه وبين انماط من مفاهيم السير الداخلي لاحزاب اخرى، غير الحزب الثورى...

ان المركزية هنا تعني وجود مراكز للقرار داخل التنظيم الثورى، تبدأ بمراكز القرار الدنيا التي تهم السير القاعدى للحزب لتصل الى المركز القيادى الاساسي المسؤول عن السير العام للتنظيم ومبادراته وقراراته. اما الديموقراطية فانها تعني حق كل عضو من أعضاء التنظيم في المساهمة في تحديد الاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية والتنظيمية التي يسير عليها هذا التنظيم، والمواقف الاساسية التي يتخذها، وبصفة عامة : الاهداف البعيدة والقريبة المدى التي يرسمها.

هكذا فان مفهوم المركزية/ الديموقراطية يجمع في آن واحد بين المركزية التي تفرضها ظروف الكفاح، اذ لا بد لاى تنظيم مكافح من مركز للقرار يسهر على حسن تنفيذ الاختيارات والخطط المتفق عليها بشكل جماعي، وعلى اتخاذ المبادرات والتدابير التي تفرضها ظروف النضالات والمعارك ـ وهذه حالة عامة مفروضة في اى صراع واية معركة، منذ أن وجدت الصراعات والمعارك... ـ وبين الديموقراطية كمبدأ اساسي لا تنازل فيه داخل أى تنظيم ثورى، اذ هو الذى يسمح لكل عضو بابداء رأيه بحرية في كل القضايا الجوهرية الاساسية (وليس بالضرورة في التفاصيل والجزئيات) والمساهمة في صنع كل الاختيارات والقرارات الاساسية التي يتخذها التنظيم. ويعتبر احترام الديموقراطية في الحياة الداخلية للتنظيم وتطبيقها تطبيقا سليما، اى بما يمس العمق وليس الشكليات، ضمانة أولى لاحترام الديموقراطية وتطبيقها بالنسبة للمجتمع ككل الذى يسعى هذا التنظيم الى تغييره وبنائه.

واذا كانت الديموقراطية تعني أول ما تعنيه حرية المناقشة وابداء الراى في القضايا الاساسية.. فانها تعني أيضا خضوع الاقلية وانضباطها لراى الاغلبية، الذى يصبح راى وقرار التنظيم ككل.. وهي الطريقة الوحيدة لحسم الخلافات أو النقاشات او التمايزات في وجهات النظر، وتوحيد المواقف الخارجية للتنظيم وخططه واهدافه (اذ ليس هناك من طريقة ديموقراطية أسلم وأفضل...)

فالمناقشة الحرة الواسعة التي يجب أن تعم التنظيم ككل لا بد وأن تحسم، لاجل الفعالية والانسجام، في اتجاه الراى الغالب والسائد، اى راى اغلبية الاعضاء الذى يصبح ملزما للجميع في الممارسة العملية، والى حين تبدل هذا الراى أو تجاوزه بشكل ديموقراطي. وهذا ليس معناه كبت أو قمع راى الاقلية، بل ان من حق هذه الاقلية أن تحتفظ برأيها داخليا وتسعى لاقناع الاغلبية به، بالنقاش الديموقراطي وبالاحتكام للاحداث والوقائع وامتحان الاراء والمواقف من خلال الممارسة الفعلية.

ان هذه الديموقراطية تختلف بطبيعة الحال عن الديموقراطية البورجوازية او الليبرالية التي تسير عليها بعض الاحزاب البورجوازية، حيث تُمنح الديموقراطية للاعضاء على مستوى الشكليات فقط، سواء فيما يتعلق بحرية التعبير وابداء كل الاراء الممكنة، لكن بدون أن تؤخذ بعين الاعتبار تلك الاراء في القرارات النهائية ولا أن تحظى بأى اهتمام.. او فيما يخص الانتخابات واختيار المسؤولين وعناصر القيادة التي تبقى دائما من صلاحية الوجهاء وذوى النفوذ المادى والمعنوى.. وما هذه في الحقيقة الا صورة مصغّرة عن الديموقراطية الشكلية التي يسير عليها المجتمع الرأسمالي ككل، حيث يمنح الشعب "حق انتخاب من سيستغله"...

اما بالنسبة للبورجوازية الصغيرة، فانها غالبا ما تتبنى مفهوم المركزية

الديموقراطية لفظيا لتعمل على افراغه من مضمونه الحقيقي وتحويله الى مركزية بيروقراطية تسمح لها بالانفراد بحق القرار وضرب الديموقراطية داخل التنظيم، او حصرها ضمن المفهوم البورجوازى الليبرالي في أحسن الحالات.

والحقيقة ان مفهوم المركزية الديموقراطية يبقى دائما معرّضا لمثل هذه الانحرافات اذا هو لم يعرف ضبطا محكما وسليما وقت تطبيقه الديناميكي. ذلك ان حدة بعض النضالات والكفاحات وظروف القمع والمنع والتضييق على الحريات قد تجعل التنظيم الثورى في حالة يستحيل معها تطبيق الديموقراطية بشكل واسع، واتاحة الفرصة لتنظيم عملية ابداء راى كل الاعضاء في القضايا المطروحة. لذلك، فان القيادة الثورية للتنظيم هي التي تعرف كيف تحفظ مصالح هذا الاخير، وتتكيف مع ظروف القمع هذه، وتعطي الاسبقية للمركزية التي قد تصل الى حد الاوامر النافذة، لكنها في نفس الوقت تحرص على الوفاء التام والانضباط الدقيق للاهداف والخط المرسوم بشكل جماعي..

اما عندما تكون الظروف العامة سانحة لتنفيذ الديموقراطية بشكلها الواسع الكامل، سواء في مرحلة من مراحل الكفاح من أجل التغيير أو في مراحل البناء، فلا يبقى للتنظيم الثورى اى مبرر في عدم تنفيذها وجني ثمار المساهمات الجماعية الخلاقة.

نرى اذن أن المركزية/ الديموقراطية ليست بمفهوم جامد، لكن تطبيقه السليم يخضع بالضرورة للظروف المحيطة بالتنظيم الثورى ويسعى الى ايجاد التوازن بين ضرورة المركزية لاجل الفعّالية والمبادرة وضمان وحدة القرار والخطط.. والديموقراطية كمبدأ ثابت في السير الداخلي كما في الحياة المجتمعية بصفة عامة. هذا التطبيق يقتضي اذن تحديد الاسبقيات بالنسبة لكل وضعية وضعية وقطع الطريق في نفس الوقت أمام امكانية الانحراف الواردة باستمرار نظرا لدقة التطبيق هذا وامكانية انفلاته نحو اختلال التوازن المذكور اما بالافراط في المركزية بدون مبرر والانحراف نحو البيروقراطية، أو بتمييع الديموقراطية واخراجها عن نطاق ما هو أساسي وجوهرى لاغراقها في الجزئي والثانوى والانحراف بها نحو الليبرالية والشكليات الانتخابية والتمييع والفوضى.

ومن أجل تقليص احتمالات هذه المخاطر والمزالق، فلا بد من التقيد ببعض الضوابط والقوانين التي يجب أن ترافق مفهوم المركزية الديموقراطية في كل تطبيقاته، وهي التي نأتي الان على ذكرها.

يشكل الانضباط احد الشروط الاساسية في السير العادى لاى تنظيم ثورى. ويعني الانضباط هنا التقيد الحرفي في الموقف والممارسة بمواقف التنظيم ككل وقراراته، وتنفيذها تنفيذا حرفيا أمينا. وقد يصل الانضباط في بعض الحالات ـ المعارك والمواجهة ـ الى درجة الانضباط الحديدى الذى يشابه الى حد بعيد الانضباط العسكرى داخل جيش ما... الا أن هناك فرقا جوهريا بينهما، وهو أن الانضباط الثورى لا يمكن في اية حالة من الحالات أن يكون تعسفيا أو ناتجا عن الفرض او الاكراه. انه يعني بالضرورة الالتزام الحر والواعي للخط الايديولوجي اولا وقبل كل شيء، والتفاني في خدمته عن وعي وقناعة، والاقبال على العطاء والتضحية من أجل نصرته.

وهذا الانضباط لا يهم الفرد فحسب ـ كيفما كانت درجة مسؤوليته ـ بل يهم كل الهيئات والاطارات التنظيمية، وفق القاعدة العامة: انضباط الهيئات السفلى للهيئات العليا المنتخبة ديموقراطيا.

ان الانضباط الحديدى الواعي هو سر نجاح الطلائع الثورية ـ كيفما كان ضعفها العددى ـ في قيادة الثورات الشعبية نحو الانتصار على اعدائها.. لانه هو مصدر قوتها الحقيقية الكامنة في تماسكها والتحامها. وفي غيابه تصبح الطليعة عبارة عن مواقف وشعارات ـ في أحسن الحالات ـ وتعمها الفوضى والتشرذم.

واذا كان الانضباط واجب أساسي من واجبات الفرد او الهيئة التنظيمية، فلا معنى له ولا جدوى الا بمصاحبته لحق المحاسبة في جميع المستويات، سواء كحق يتمتع به الفرد أو تتمتع به الهيئة التنظيمية. فالمحاسبة الفردية تسمح لاى عضو داخل هيئة تنظيمية معينة من محاسبة بقية الاعضاء على انضباطهم والتزامهم وتنفيذهم للمهام والقرارات المتخذة، وملاحظة وتسجيل اخطائهم وانحرافاتهم اذا كانت هناك من اخطاء وانحرافات. أما المحاسبة الجماعية فانها تسمح لهيئة تنظيمية معينة من محاسبة الهيئة الاعلى منها على القرارات والمبادرات التي اتخذتها وامتحان مدى صحتها وجدواها من خلال النقاش والممارسة العملية في آن واحد. كما انها تسمح بالعكس اى محاسبة هيئة سفلى على مدى انضباطها وتنفيذها للمهام الملقاة على عاتقها واحترامها للقرارات والخطط المرسومة.

هكذا فان الانضباط والمحاسبة "وجهان لنفس العملة" كما يقال، وهما بمثابة ضابطين عمليين في تنفيذ مبدأ المركزية الديموقراطية، لانهما يضمنان المركزية من خلال الانضباط من جهة، وجانب من جوانب الديموقراطية من خلال

المحاسبة، من جهة ثانية.

اما الضابط الثالث: "النقد والنقد الذاتي" فيمكن اعتباره بمثابة توسيع لمفهوم المحاسبة وبالتالي توسيع للديموقراطية بمفهومها الثورى المتكامل.

فالنقد يعني حق كل عضو في انتقاد مواقف او خطط او قرارات التنظيم، وابراز نواقصها او اخطائها او انحرافاتها، وتقديم بديل بشانها كما يفهمه او يراه، وحقه في انتقاد سلوك او ممارسة فرد او هيئة تنظيمية. ومفهوم النقد هنا يقترب كثيرا من مفهوم المحاسبة، الا انه لا يقف عند المحاسبة حول قضية ما او قرار متخذ او برنامج متفق عليه او جانب من جوانب الانضباط، بل يتوسع ليشمل كل القضايا بما فيها المتعلقة بالخط الايديولوجي والسياسي.

اما النقد الذاتي فانه يعني بكل بساطة تنفيذ نفس منطق النقد على الذات نفسها اى انتقاد الفرد لنفسه وقت ارتكابه لخطأ ما او تسببه في تعثر معين، او اعتراف هيئة تنظيمية معينة بخطئها وانتقاد نفسها لنفسها بشكل جماعي، والتزامها الجماعي كذلك بتجاوز الخطأ والاستفادة منه وعدم تكراره.

ويعتبر النقد الذاتي أسلم طريقة لتجاوز العيوب والنواقص والاخطاء، والوعي الدقيق بطبيعتها، والاستفادة من دروسها بالنسبة للمستقبل.

ومن البديهي أن النقد والنقد الذاتي يجب أن يتوجه لما هو اساسي وجوهرى بروح بناءة، اى بنية الاصلاح والتقويم، وليس بنية الهدم والتخريب عن طريق التجريح والنقد المشخص او الهامشي أو المصلحي، او بنية الاستفادة من اخطاء الاخرين للركوب عليها وبناء نفوذ شخصي أو جماعي من خلال استغلالها..

اما تطبيق النقد والنقد الذاتي بشكل سليم ــ أى خارج كل هذه الانحرافات الممكنة ــ فانه يرتقي في الحقيقة الى عمل ايديولوجي وسياسي رفيع، يحمي الاجهزة والهيئات والافراد من كل انواع الانحراف والاخطاء الكبيرة ويضمن دينامية النقاش الديموقراطي التصحيحي والمساهمات الجماعية الخلاقة في ضبط سير التنظيم داخليا وخارجيا، وتطويره وتحسينه باستمرار...

هكذا، فان المركزية الديموقراطية، مصحوبة بالضوابط المتفرعة عنها التي ذكرنا (الانضباط ــ المحاسبة ــ النقد والنقد الذاتي) تشكل المفهوم والعماد القوى الذى يتبناه وينفذه كل تنظيم ثورى، وغالبا ما يترجمه ضمن قانون داخلي يحدد واجبات وحقوق الاعضاء والهيئات، ويسطر قوانين الحياة الداخلية للتنظيم التي يتقيد بها كل من انتمى اليه.

بالرغم من أن الاطارات الجماهيرية والعمل الجماهيرى بصفة عامة لا يدخل بشكل مباشر ضمن موضوع عرضنا هذا، فلا بد رغم ذلك من الاشارة الى نوعية العلاقة التي يقيمها التنظيم الثورى مع تلك الاطارات التي يعمل على خلقها أو تنشيطها وتأطيرها.

فاذا كان التنظيم الثورى يقتصر على الطليعة المتقدمة في الوعي والقناعة والالتزام، فان صلته بالجماهير الشعبية والطبقات الاساسية المعنية بالتغيير لا يمكن أن تتم بشكل عفوى أو فوضوى، بل ان الاطارات الجماهيرية هي بالضبط صلة الوصل والخط الرابط بين الطليعة والجماهير.. على شرط أن تخضع صلة الوصل هذه للمقاييس والقوانين الخاصة بالعمل الجماهيرى بمفهومه السليم.

وأول هذه القوانين: احترام استقلالية المنظمات الجماهيرية وعدم الخلط بينها وبين العمل السياسي المباشر، والتمييز الواضح بين مقاييس هذا الاخير، ومقاييس العمل الجماهيرى العام والواسع النطاق.

فالتنظيم السياسي الثورى يخضع كما رأينا لمجموعة من الضوابط والقواعد التنظيمية المشدّدة، وهو بالتالي يشترط مقاييس محددة في الانتماء والالتزام والنضال اليومي، مع ما يترتب عن ذلك من تضحيات ونكران للذات. ومن ثم فانه لا يستقطب سوى نوعيات طليعية من المناضلين بالمعنى الكامل للكلمة.

أما الاطارات الجماهيرية فهي مفتوحة للجميع، سواء في الحقل النقابي والمهني، أو الثقافي والتربوى، وبالتالي فانها لا تفترض في الانتماء أية مقاييس، عدا الانخراط الحر والالتزام بالخط العام الذى يحدّد ديموقراطيا. وتلك هي ميزتها الاساسية التي تسمح لها بكسب طابع "الجماهيرية"، وتوسيع صفوفها لكل المواطنين الذين يرغبون في الدفاع عن مطالب مادية ومعنوية كيفما كانت جزئيتها.

ان احترام استقلالية المنظمات الجماهيرية يعني اذن عدم الخلط بينها وبين التنظيم السياسي، وعدم فرض المواقف السياسية عليها، واحترام برنامجها الخاص والنوعي الذى يجيب على قضايا معينة ومحددة، واعطاء العمل داخلها، نقابيا كان أم ثقافيا، قيمته العالية ومكانته اللائقة به.

لكن هذا لا يعني بالنسبة للثوريين عدم التواجد داخل هذه المنظمات أو "الاستقلال" عنها والنفور أو التعالي عنها.. على العكس من ذلك، فعلى المناضل الثورى أن يكون طليعيا أيضا داخل المنظمات الجماهيرية، اى في الصفوف الامامية للنضال والتضحية من أجل تحقيق مكاسب مادية ومعنوية للجماهير الشعبية في

مختلف الميادين. وعليه أن يعطي المثال بالممارسة والالتزام والنضال اليومي ليتمكن من اقناع وكسب الجماهير والاحتكاك بها والتعلم منها في نفس الوقت وادراك همومها ومشاغلها وتطلعاتها ادراكا تاما.. وبالتالي التجاوب معها وكسب ثقتها. وان الاقناع والممارسة الطليعية والنقاش الديموقراطي، بالتجاوب وكسب الثقة، هي عماد الثوريين داخل المنظمات الجماهيرية لتلعب هذه الاخيرة دورها الخاص بها ضمن المشروع المجتمعي العام، سواء من أجل تغيير القديم والبالي أو تشييد الجديد.

هكذا يسير العمل التنظيمي السياسي الطلائعي، والعمل الجماهيري الواسع النطاق بخطين مستقلين، كل من موقعه وحسب خصوصياته ومقاييس اشتغاله، لكن في اطار خدمة نفس التوجه العام، بهذا القدر أو ذاك، وفي تداخل وتكامل وانسجام وبما يوفر ارتباط الطليعة الثورية المنظمة بمختلف فئات الشعب.. الا أن الامور لا تسير دائما وفق هذه النموذجية والايجابية.. فاذا كان على الثوريين التواجد في كل المنظمات الجماهيرية وفي كل القطاعات من أجل تأطيرها والدفع بنضالها نحو التوجه السليم، فان المنظمات الجماهيرية لا تنجو دائما من الانحرافات والانزلاقات، سواء بسبب اخطاء الثوريين انفسهم، أو من جراء تأثيرات البورجوازية والبورجوازية الصغيرة داخل هذه الاطارات الواسعة المفتوحة.

ومن بين الاخطار التي تحدق بالمنظمات الجماهيرية، يمكن أن نذكر ثلاثة أساسية (دون الدخول في تفاصيل مصدرها وعواقبها) وهي :

ـ الهيمنة ومحاولة تحويل منظمة جماهيرية ما الى منظمة ذيلية تابعة تبعية مطلقة الى القرار السياسي لحزب معين، وضرب الديموقراطية داخلها وتهميش ومنع اي راي مخالف أو معارض داخلها...

ـ النقابية الاقتصادية ومحاولة حصر النضال النقابي والمطلبي عامة في الجزئيات الاقتصادية ومنعه من اكتساب اي أفق ضمن المشروع المجتمعي العام...

ـ النقابية الفوضوية : اي فرض أهداف "ثورية" على المنظمات الجماهيرية تتعدى قدرتها وتناقض طبيعتها، والسعي الى تحقيق "الثورة" عن طريقها كبديل عن التنظيم السياسي الثوري...

ان خط الثوريين داخل المنظمات الجماهيرية هو الذي يتجنب كل هذه الاخطاء والانحرافات، ويتمسك ويدافع عن استقلاليتها وعن الديموقراطية داخلها، مع العمل على تأطيرها وتوجيه عملها الخاص ضمن المشروع العام.. ومن ثم صعوبته وتعقيدات تطبيقه...

استعرضنا فيما سبق ـ بعجالة وباكثر من التبسيط ـ المفاهيم التنظيمية العامة، والقواعد والضوابط التي يعتمدها الثوريون في بناء الاداة الثورية، ويسير عليها كل تنظيم اختار لنفسه خط الاشتراكية العلمية واستراتيجية التغيير الثوري. لكن هل من شان تبنّي هذه الاختيارات والمفاهيم، والتقيد بتلك الضوابط والقواعد أن يقي التنظيم الثوري من العيوب والنواقص ويحفظه من الانحرافات والتعثرات؟

للاجابة على ذلك نستحضر اعتبارين : أولهما أن بناء الاداة الثورية ليس بعملية آلية ولا بمهمة ظرفية ومحدودة زمنيا وفق تصور مسبق وجامد، بل انها بالضرورة عملية مستمرة وهي جزء لا يتجزء من الصراع بين قوى التغيير والتقدم من جهة وقوى المحافظة والرجعية من جهة ثانية.. وثانيهما أن الطليعة نفسها تنبع في النهاية من المجتمع الذي تريد تغييره، ومن فئات وشرائح مختلفة كما راينا. وبالتالي فان الاداة الثورية، في مختلف مراحل انبنائها وكفاحها، لا يمكنها منطقيا أن تنجو من انعكاسات الصراع العام داخلها ومن رواسب وبقايا الافكار القديمة وتاثيراتها. وبتعبير أوضح فان الايديولوجية السائدة، أيديولوجية الطبقة المستغِلة، اقطاعية كانت ام بورجوازية، لا بد وان تؤثر وتتواجد داخل التنظيم الثوري نفسه، بهذه الصيغة أو تلك، بهذا القدر من الحدة أوذاك، سواء كظاهرة فردية معزولة، او كظاهرة ذات حجم معين، الشيء الذي يحدّد حجم الانحراف ودرجة خطورته داخل التنظيم الثوري.

وان تاثيرات الايديولوجية السائدة لاتظهر بالضرورة على المستوى الايديولوجي والسياسي داخل التنظيم الثوري، لكن بصماتها قد تظهر في اكثر من مستوى : سواء على مستوى تربية الافراد وعقليتهم والقيم التي لقنت لهم باكثر من وسيلة، أو على مستوى السلوك الواعي أو اللاواعي، الذي قد يعكس تاثيرات الايديولوجية السائدة بشكل من الاشكال. وغالبا ما تظهر هذه التاثيرات بطريقتين : اما كنقل جانب من جوانب الايديولوجية السائدة داخل التنظيم، أو من خلال التمرد العفوي، البورجوازي الصغير والرفض الفوضوي لتلك الايديولوجية، والسقوط في النهاية في افراز من افرازاتها...

هكذا، فان المناضلين الثوريين، كيفما كانت قناعاتهم المبدئية والتزامهم وتضحياتهم، لا يمكنهم أن يتجردوا من تاثيرات الايديولوجية السائدة ـ كعقلية وتربية وسلوك وقيم ـ تجردا كاملا تاما. واذا ما حقق بعضهم ذلك (من خلال نوع من ثورة ثقافية على النفس) فليس بامكان جميع الاعضاء أن يصلوا الى نفس النتيجة.

والحالة هذه، فان تأثيرات الايديولوجية السائدة تصبح مصدرا لعدد من العيوب والانحرافات، هذه بعضها على سبيل الذكر لا الحصر:

ـ الفردية والزعامة: وهي نوع من التقمص للشخصية والعقلية الاقطاعية وتسبيق لمصلحة ومكانة الشخص على مصلحة الاطار التنظيمي ودوره، بل وضرب لهذه الاخيرة لصالح الاولى.

ـ المغامرة والتطرف اليسارى: اى انعدام الصبر الثورى والثقة في الشعب والقفز على المراحل بتطرف ولا مسؤولية، وهو عمل هدّام يعود باضرار فادحة على الثورة ويؤخرها عن اهدافها باشواط كبيرة.

ـ الانحراف عن المبادئ التنظيمية: كتمييع الديموقراطية أو الافراط في المركزية بدون مبرر أو عدم الانضباط و"الاخوانيات" أو النقد الهدّام...

ـ الذاتية والحلقية: اى تسبيق كل ما هو ذاتي على الموضوعي، سواء في الموقف أو الممارسة من جهة، ومن جهة ثانية عدم احترام الاطار التنظيمي الجماعي وتشكيل حلقة حول الذاتية كاطار للمناقشة و"الكواليس" والممارسة الذاتية الخاصة، وخوض الصراعات الداخلية على أسس ذاتية اى كحزازات شخصية او صراعات جزئية هامشية لا تمت بصلة للقضايا السياسية والتنظيمية الجوهرية.

ـ الانتهازية: انتهاز الفرص، كفرد او مجموعة، لخدمة المصلحة الشخصية على حساب الخط المرسوم ومصلحة التنظيم (انظر "الاختيار الثورى" ـ العدد: ٣، ١٩٨٣).

ـ الاتكالية وانعدام المبادرة: بمعنى الاتكال على جهاز معين أو شخص أو جهة معينة داخل التنظيم، في تحديد المواقف وممارستها. وذلك شكل من اشكال الولاء الشخصي أو المشخص الذى يؤدى الى انعدام المبادرة القاعدية والتقوقع على النفس وعدم المشاركة النشطة والفعالة في صنع القرارات وممارستها.

ـ النخبوية: اى اعتبار التنظيم الثورى بمثابة النخبة العالية، والمتعالية على الجماهير، مما يؤدى الى الابتعاد عن هذه الاخيرة وعدم الاحتكاك بها والتعلم منها وبالتالي التقوقع والتهميش...

واذا كان التنظيم الثورى يتعرض باستمرار لبروز هذه العيوب والانحرافات (وغيرها) كتأثيرات مباشرة أو غير مباشرة للايديولوجية السائدة، فانه قد يتعرض ايضا للتلغيم البوليسي المباشر كمحاولة من الطبقة الحاكمة لضربه وشله من الداخل.

الا أن مختلف هذه الانزلاقات والمخاطر ليست بحتمية، او انها قدر منزل على التنظيم الثورى، كما ان درجة خطورتها تختلف مع اختلاف شكل وحجم بروزها: اما كظاهرة فردية أو بما يمس المجموعة المعزولة، واما كظاهرة ظرفية مرتبطة

معين أو كظاهرة متجذرة متأصلة...

لذلك، فان التنظيم الثورى الطلائعي هو ذلك التنظيم الذى يتمكن باستمرار، وعبر مختلف مراحل كفاحه، من تطويق العيوب والامراض التنظيمية التي تظهر في صفوفه، ويتمكن من عزلها والحد من نفوذها، وصولا الى اقتلاع جذورها والقضاء عليها، سلاحه في ذلك: النقد والنقد الذاتي الفردى والجماعي لحصر العيوب واصلاحها في اطار النقاش الديموقراطي السليم الذى يجب أن يسرى باستمرار داخل كل هيئات التنظيم (تماما كما يسرى الدم في الذات) ليعمل باستمرار على الرفع من مستوى تكوين كل الاعضاء، وترسيخ وتمتين واغناء خط الاشتراكية العلمية بما يتجاوب ويطابق الواقع العيني الملموس.. حتى تتغلب وتنتصر على الايديولوجية السائدة، في ساحة المجتمع ككل، كما في داخل التنظيم الطلائعي نفسه.

* * * *

خاتمة

اكدنا في بداية هذا العرض على ان المفاهيم التنظيمية الثورية تستمد منطقها ومبرر وجودها من الاختيارات الايديولوجية والاستراتيجية الواضحة في اطار خط الاشتراكية العلمية، وانها في النهاية مجرد انعكاس واستنتاج طبيعي من تلك الاختيارات، اذ "لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية".

ويبقى لنا ان نؤكد كخاتمة على ان العكس صحيح ايضا.. اى ان لا فائدة في النظرية والاختيار الايديولوجي بدون أداة ثورية لتطبيقه وتنفيذه وتجسيده على ارضية الواقع الملموس.. وهذا ما يؤكد الربط الجدلي بين النظرية والممارسة، بين القناعة الراسخة بالاهداف، والعمل اليومي الدؤوب والصبور من أجل تحقيقها. واذا ما تم هذا الربط الجدلي المتين بين النظرية المتينة والتنظيم المتين كذلك، في عملية من الاخذ والعطاء والاغناء المتبادل، اذ ذاك ترتقي النظرية الى مستوى المذهب والعقيدة، ويشكل الحماس والتضحية السخية ارقى اشكال القناعة والالتزام، ويحقق التنظيم "المعجزات" في الثورة والتغيير والبناء الاشتراكي.. وذلك ما ابرزته واثبتته تجارب الشعوب.

بقلم : (لا ـ اللا ـ لائي)

قنبلة في حجم قرص الشمس

لما ضبطت امرأة تحمل قنبلة في حجم قرص الشمس، سألها القاضي :

ـ ماذا كنت تنوين بها ؟

قالت :

ـ كنت أريد اهداءها لزوجي لانه يحب المفرقعات .

ـ ألا تخافين انفجارها في جيبك ، وأنت تحملينها هكذا؟

ـ لعل سعادة القاضي لا يتجول بالمدينة ، التي تتفجر بها قنبلة في حجم قرص الشمس كل دقيقة .

ـ تقولين كل دقيقة؟

ـ ونحن نتحدث الان ، انفجرت قنبلتان .

ـ لا شك أنك مريضة؟

ـ الباعة يا سيدى هم المرضى . انهم يبيعوننا قنابل ومفرقعات . نحن لا نفعل سوى الحصول على ما في السوق .

ـ ما في السوق ؟

ـ كل الباعة تجد عندهم قنابل بأحجام قرص الشمس، فهلا نزل سعادة القاضي ليتحول بسوق التقسيط والجملة؟

ـ انك امرأة غريبة؟

ـ وأنت قاض وديع يجلس فوق قنبلة ليمنع حمل القنابل .

ـ من قال اني جالس فوق قنبلة؟

وكان أن انفجرت قنبلة من تحت القاضي وأخرى داخل جيب المرأة وثالثة خارج البناية ، وتساءل الناس: من يكون تحت هذه الانقاض؟ فطلعت شمس زرقاء حمراء خضراء ، وعندها علم الجميع أن الناس تتخلص من أوهامها القديمة لتستقبل قرص شمس في حجم قنبلة تحملها امرأة!

حلم ليلة رأس السنة

ـ قالت : أريد أن تنفتح السماء وأطلب ما أريد كما يقع ذلك تماما ليلة القدر .

ولما كنت أميرا عربيا بالغ الشهامة ، أخذت من جيبي حزمة مالية وضربت بها الفضاء قائلا : افتح يا سمسم .

وفجأة سمعت الفتاة تعلن عن رغبتها ليلة رأس السنة كما يقع ذلك تماما ليلة القدر .

ـ قالت : أريد صورتي فوق أكبر ورقة مالية!

وسقطت حزمة الاوراق المالية التي كنت قد ضربت بها أبواب الفضاء لتنفتح لرغبة الفتاة ، وفوقها جميعا صورتها بدل صورة الحاكم .

صعقت لدى تحقيق هذه الرغبة المجنونة . لقد أرضيت الفتاة وأغضبت الحاكم . منذ الان سوف يفتح الناس عيونهم على أوراق خالية من صورة الفرعون . بلقيس ترفع ثوبها لتجتاز مرمر سليمان الذى لم يعد سليمان ، وبلقيس التي اعتلت عرش سليمان لتعلن لشعبها :

ـ "شعبي العزيز ، منذ الان أعفيك من خطاب العرش . "

وانطلقت موسيقى صاخبة تعزف (الخمسة والخمسين) . وانفتحت قلوب المطارات والموانئ لتستقبل طيور البحر والجو العائدة من جزر الواق واق .

وفي سنة ١٩٨٥ ، أقبل فوج من سائحي ايرلاندة لزيارة المآثر التاريخية . كان صوت بلقيس يخرج مباشرة من قلبها :

"هنا حكمت آخر عائلة فرعونية ، وهذا التمثال الحيواني هو صورة آخر فرعون حكم البلاد ، وهو من نحت الفنان (قاهروه) .

"وهذا البساط هدية من (محمد رضا بهلوى) آخر أباطرة ايران للفرعون الاخيـــــر . "

ـ صاح واحد : يا للصدف !

ـ صاح آخر : قلوب الملوك على بعضها .

وتابعت بلقيس بصوت يخرج مباشرة من قلبها :

"وهذه آخر ورقة مالية ظهر فوقها الفرعون وهو على ظهر حمار."

وقهقه الجميع : لم نكن نعلم أن الفراعنة تركب الحمير.

وأردفت بلقيس: "لقد كان هذا الفرعون الوحيد الذى يهوى ركوب الحميـــــر".

وردد الجميع : اوه ، لقد كان آخر فرعون يهوى ركوب الحمير اذن؟

الإختيار الثوري

الاشتراك السنوي

50 ف ف او مـا يعادلهـا

الطلبة : 35 ف ف اوما يعادلها

الاشتراك التشجيعي : غير محدود

الحسـاب البريدي

OPTION REVOLUTIONNAIRE

CCP 115 150 D

45900 - LA SOURCE - CHEQUES

Commission Paritaire n° 60800

J'Imprime - Garches

Directeur de la publication : Maurice BLANC